



Le préscolaire
La Fondation BMCE
donne l'exemple

العالم الأمازيغي

La voix des «Hommes Libres»

LE MONDE
AMAZIGH

∘ □ ∘ E ∘ H ∘ □ ∘ X ∘ Y

الأمازيغية وحركتنا

الهمة

وأحضان

هل نحن أمّام مسؤوليّة

وطنّية أم إسترقاق سياسي؟

صرخة لا بد منها

على ترجيح هذا الموقف من ذلك، وفي مقابل عدم الوضوح في آراء حاملي هذا الشعار، فإن بعض فعاليات الحركة الأمازيغية بدورها لا تتوانى في وصف خطوات أية حركة أو هيئة سياسية أو حقوقية أو حتى تنموية إتجاه الأمازيغية بالإنتهائية والإستزراق، كلما حاولت فتح نقاش أو حوار حول القضية الأمازيغية. وفي أحيان أخرى تصف كل من يحتفظ لنفسه بمسافة بينه وبين الأمازيغية بالعنصري والإقصائي... فقد نستدل على ذلك بما أقدمت عليه الحركة الشعبية في الآونة الأخيرة، بعد طردها من حكومة الإستقلاليين وتنظيم أشغال الجامعة الربيعية للمتباحث في الشأن الأمازيغي خطوة إعتبرها الجميع محاولة من الحركة الشعبية لبلوغ أهداف سياسية وحكومية، وهذا القول يجد سنده عند إستعراض تاريخ الحركة الشعبية بكل حركاتها والتي لاتعرف فيها الأمازيغية إلا السكون. ونفس الأمر ينطبق على الحركة لكل الديمقراطيين المغاربة التي بدورها دخلت على الخط وتفننت في إستعمال حروف تفيباغ، وبدأت تكثر الحديث عن الأمازيغية معتبرة أن أغلب مناضليها من أصول أمازيغية، وكاننا لا نعرف أن أغلب من هم في الحكومة من أصول أمازيغية وكذلك من هم في الإدارات والجمعيات وفي الأحزاب السياسية، ولكن أين موقع الأمازيغية من أصولهم. وفي هذا الصدد يقول الحكيم الأمازيغي:

⊗⊗XX&⊗ ⊙⊗⊗⊗⊗⊗
Suggten a Rbbi ad Njjemn



أمينة ابن الشيخ

لا بد من البدء بإثارة ملاحظة مهمة، مفادها أنه كلما تعددت الإطارات والأفواه للمطالبة بالمزيد من الإعتراف بالأمازيغية لغة وحضارة وهوية وأرضا، إلا وتمت عرقلة مختلف المشاريع والمكاسب المتحصّل عليها لصالح الأمازيغية. فهاهو مشروع إدماج الأمازيغية في التعليم يعود إلى نقطة الصفر بإعادة النقاش حول مدى إجباريته أو التخلي عنه بشكل نهائي.

وها هو مشروع القناة الأمازيغية، إلى حدود الآن، لم يخرج إلى الوجود، رغم أوامر السلطات العليا بتخصيص ميزانية محترمة، وإلى جانبه تراجع القناتين الأولى والثانية على ما تم الإتفاق عليه في دفترتي حملتهما، وهام الأمازيغ يواجهون، من جديد، بالمنع من تأسيس منظمات ومؤسسات تعنى بشؤونهم، بعدما عانت من هي على قيد التأسيس من مختلف أنواع الحصار والقمع.

وتبعاً لكل ما ذكر، وجب طرح سؤال حول معنى شعار الأمازيغية مسؤولة وطنية، لاسيما وأنه أصبح يردد ويستهلك من طرف أكثر من جهة بالقول أكثر منه بالفعل، شعار يردد:

– كل من سولت له نفسه التوصل من مسؤولياته، وبالتالي لا تخصصه هو بذاته.
– المستغلين للقضية الأمازيغية والمتهينين للفرص.
– من يؤمنون بمسؤوليتها الوطنية، وبعادلة ومشروعية القضية التي وجب على الجميع أن يناضل من أجل إحقاقها المكائنة التي تستحقها ويحمل مطالبها على محمل الحد.

وأمام كل ما سبق، فالأمر يزيد تعقيدا والتباسا وغموضا، لا يقدر معه المرء

السلطة بالمغرب تحتكرها عائلات قليلة

الأمن الدستوري، وللخروج من المازق الحالي الذي تمر منه البلاد، فالأمر يتطلب إصلاح سياسي ودستوري من ضمن ما يتضمن دسترة الأمازيغية كلغة وطنية ورسمية والإعتراف بالحقوق السياسية والدينية والثقافية لكافة المغاربة، تعميم مشروع الحكم الذاتي على جميع مناطق المغرب، لأن الأمر يتعلق بحق أساسي وليس امتيازاً لجهة على أخرى، تراجع الدولة عن قرار منع الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي وفسح المجال السياسي للفاعلين السياسيين الأمازيغ، ترشيد موارد



الدولة لما هو في خدمة الصالح العام، تبني سياسة تضامنية واجتماعية لتحسين الأوضاع المعيشية للشعب المغربية، الإفراج الفوري لكل معتقلي الأمازيغية من السجون المغربية، البيان حمل توقيع كل من الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي، ومؤسسة دافيدموتوكومري هارت للدراسات الأمازيغية والكونغريس العالمي الأمازيغي، ثم كونهن الليات الجمعيات الأمازيغية بشمال المغرب.

أصدر المشاركون في ندوة حاضر ومستقبل الأمازيغية بالمغرب التي نظمتها مؤسسة مونتغمري دافيد هارت يوم 24 أبريل 2008 في مدينة غرناطة، بمناسبة الذكرى 28 للربيع الأمازيغي، بياناً للرأي العام الوطني والدولي تتوفر الجريدة على نسخة منه، البيان يقول: إن بلدنا المغرب يعيش وضعاً يتميز بغياب الديمقراطية وغياب الحريات العامة وارتفاع خروقات حقوق الإنسان، ويشهد أزمة اقتصادية خانقة من مظاهرها تفشي البطالة والارتفاع الصاروخي للأسعار التي زادت من تردي الأوضاع الاجتماعية والمعيشية، ويجري هذا في ظل حكومة تمثل أقلية صغيرة تتكون في أغلبها من عائلات احتكرت السلطة. وترتب عن هذا الوضع



المديرة ورئيسة التحرير:

أمينة الحاج حماد أكدورت

ابن الشيخ

هيئة التحرير:

رشيد راخا

سعيد باجي

عبد النبي إد سالم

موحاز حال

كتاب الرأي

رشيد نجيب

محمد بسطام

يوكبر أنفير

علي أمصوب

سعيد بلغري

مصطفى عنترة

الإخراج الفني

رشيدة أمريك

الكاركاتير

محمد ملال

بوغراف

ملف الصحافة

● الإيداع القانوني: 2001/0008

● الترخيم الدولي: 1114-1476

● رقم اللجنة الثنائية الصحافية

المكتوبة ا.م.ش. 06-046

● الإدارة والتحرير:

5 زنقة دكار الشقة 7 الرباط

Tel/fax:037.72.72.83

E- mail :

amadalamazigh@yahoo.fr

كل المراسلات تتم باسم :

EDITIONS AMAZIGH

ص.ب 477 الرباط المدينة

المغرب

● السحب :

ECOPRINT

● التوزيع :

SAPRESS

● الجريدة تصدر عن شركة

EDITIONS AMAZIGH

Gérant :

Rachid RAHA

R.C. : 36257-

Patente : 26310542

I.F. : 3303407

CNSS: 659.76.13

● سحب من هذا العدد:

200 10 نسخة

هيئات المجتمع المدني بإسبانيا تعتبر المجلس الأعلى للهجرة لا يمثل إلا أعضائه

بعد الاقصاء المزودج للمهاجرين المغاربة بإسبانيا من المشاركة في الحياة السياسية داخل وخارج الوطن، وكذا فشل السياسات المخزنية المنتهجة في مجال الهجرة والتي أنتجت مصالغ خارجية وداوية عقابية. وفي بيان صادر عن هيئات من المجتمع المدني المهاجرين والمهاجرات بإسبانيا والمتمثلة في جمعية فضاء التضامن، جمعية تامازغا-مديرد-جمعية كولميناربيخو، جمعية تاومات-بارشلونا، جمعية حقوق الأمازيغ بكاتالوني، جمعية تافوكت بكاتالونيا، جمعية إيمانينغ بطاراغونا، جمعية زيري بغرناطة، جمعية أزراف بلبليو والنهج الديمقراطي بمديردو الذي توصلت الجريدة بنسخة منه، جاء فيه أن النظام المغربي فجاهم كمهاجرين ومهاجرات بالخارج بخطوة جديدة تنضاف الي خطواته السياسية اللاديمقراطية التي عودنا عليها خاصة خلال الحقبة الأخيرة، من قبيل تشكيل مجالس لحقوق الإنسان، الصحراء، الإعلام، الأمازيغية... عبر الإعلان عن تعيين مجلس أعلى للهجرة يفقد لأدنى شروط الديمقراطية، من حيث طابعه الإستشاري وطريقة اختيار أعضائه. كما يفقد للمصادقية اعتباراً كون أغلب أعضائه المعينين احترفوا الارتزاق السياسي وابتعدوا عن هموم ومشاكل المهاجر المغربي. كما اعتبر البيان هاته المبادرة زادت في تقييس المهاجرين والمهاجرات، وأكدت علاقة اللاتفة بمؤسسات النظام، العلاقة التي عكستها بوضوح -داخل المغرب- حجم المقاطعة الشعبية العارمة إبان الانتخابات التشريعية الأخيرة. وحسب البيان، فإن هذه الهيئات تعبر للرأي العام المغربي والدولي عن شجبها الشديد لمثل هذه المبادرات اللاديموقراطية، و عليه تعتبر هذا المجلس أداة لأغية لا يمثل إلا أعضائه. كما طالبوا بإنشاء هيئة ديموقراطية ممثلة لكل المهاجرين والمهاجرات ومنتخبة بشكل ديموقراطي وشفاف للدفاع عن حقوقهم بالداخل والخارج، وعن استنكارهم للوضع المتساوي الذي آلت إليه الحياة اليومية للمهاجرين والمهاجرات، خلال السنوات الأخيرة والمتمثل في الاقصاء والتهمة واشتداد أشكال المضايقة والعنصرية، وكذا الصمت المريب للمؤسسات المخزنية حيال هذه الوضعية. كما جاء في البيان أيضاً أن هيئات المجتمع المدني بإسبانيا تندد بالهجمة القمعية الشرسة التي يشنها النظام المغربي على عموم الحركات الجماهيرية المناضلة بالداخل-اعتقالات فاتح ماي، صفرو، بومالان داداس... وكفغاربة معتززين بوطنهم، فإن أملهم في وطن مؤطر بدستور ديموقراطي شعبي، متضمن لفصل السلط، و ضمان لكل حقوق المواطنة، بما فيه الحق في الهوية، اللغة، والثقافة الأمازيغية، يضيف البيان.

الأمير مولاي هشام مستاء من حل الحزب الديموقراطي الأمازيغي المغربي

علم من أوساط مقربة من الأمير مولاي هشام أن الأمير مستاء من الحكم الصادر ضد الحزب الديموقراطي الأمازيغي المغربي، واعتبر أن هذا القرار يمس بالمصالح الحيوية للعرش المغربي. من جهتها، اعتبرت قيادات من داخل الحزب أن هذا الخبر يؤكد التحليلات التي تفيد أن قرار حل الحزب وراه لوبيات لها مصالح شخصية مباشرة من حرمان المغرب من تعددية حقيقية، وحرمان الشعب من تنظيم سياسي أمازيغي حداثي وديموقراطي.

والمعروف أن الدعوى المرفوعة ضد الحزب كان وراءها وزير الداخلية، الذي رفع الدعوى بناء على قانون الأحزاب الجديد 04/36 الذي يمنح تأسيس الأحزاب على أسس عرقية، دينية وجهوية؛ والذي حكمت المحكمة الإدارية بالرباط ابتدائياً لفائدته بإبطال الحزب.



مولاي هشام

والدة لونس بلقاسم، رئيس الكونغريس العالمي الأمازيغي، في ذمة الله

يتقدم طاقم تحرير جريدة العالم الأمازيغي بتعازيه الحارة إلى رئيس الكونغريس العالمي الأمازيغي، السيد لونس بلقاسم على إثر وفاة والدته، راجين من العلي القدير أن يرزق ذوي الفقيدة الصبر والسلوان.

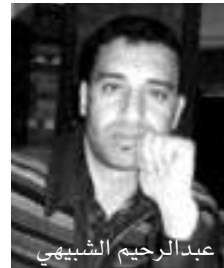
إنا لله وإنا إليه راجعون

إعداد:
سعيد
باجي

تختلف الآراء حول خلفيات تنظيم الحركة الشعبية لأشغال الجامعة الربيعية في الشأن الأمازيغي، بين قائل باستقواء الحزب بالحركة الأمازيغية من أجل ابتزاز وتهديد السلطة، بعدما وضعته خارج التشكيلة الحكومية وبين من يعتبر أن السلطة ذاتها هي التي استعملت المحجوبي أحر ضان ومن معه لإحتواء وتدجين الحركة الأمازيغية، وبين هذا وذاك هناك من اعتبر المبادرة مؤشر إيجابي لصالح الأمازيغية. كما أثارت الاتصالات واللقاءات التي أجرتها جمعية «حركة لكل الديمقراطيين» مع بعض الفاعلين الأمازيغ ردود أفعال قوية وقرارات متضاربة أحيانا. ولتقريب قراء جريدة العالم الأمازيغي من المواقف الإيجابية والسلبية المتخذة إزاء مبادرات حركتي الهمة وأحر ضان تجاه الأمازيغية، إرتأينا إنجاز الملف التالي:

عبدالرحيم الشبيهي *

التهاافت السياسي على الحركة الأمازيغية



عبدالرحيم الشبيهي

أصبحت الحركة الأمازيغية، في الآونة الأخيرة، تتسابق عليها كل الأطياف السياسية باختلاف تلاوينها وتوجهاتها. و الذي يثير الإستغراب، هو أن نرى أشخاصا معينين معروفين بتوجهاتهم العنصرية تجاه الثقافة واللغة الأمازيغيتين وكذلك عداؤهم واستعدادهم لمطالب الحركة الأمازيغية، يطلون علينا بين الفينة والأخرى ليتحدثوا عن الأمازيغية ويعطون الدروس المجانية حول الكيفية التي يجب أن تعامل بها من أجل رد الإعتبار لها. وفي هذا الصدد بالذات، يجب أن نستفهم حول الأسباب التي جعلت العديد من الأطياف السياسية (و التي لم تكن يوما تضع المطالب الأمازيغية في حساباتها)، تتهاافت على الكعبة الأمازيغية، وتتسارع، بل وتتصارع فيما بينها لتسبي بعضا من المطالب، والتي عانت الحركة الأمازيغية الأبرين، خلال تسعينات القرن الماضي، من أجل إيصالها لكل هذه الأطياف باختلاف توجهاتها، لكن لا حياة لمن تنادي. فكم من الأحزاب السياسية وضعت لنفسها مساحة شاسعة بينها وبين الحركة الأمازيغية (العديد منها

يصف الحركة الأمازيغية بالحركة العنصرية الشوفينية)، ونفاجا بها في السنتين الأخيرتين إنقلبت ضد توجهاتها، أو إن صبح التعيير، فطنت أنه بإمكانها استغلال الأمازيغية لتحقيق مآربها السياسية. فاستندت في البداية بحروف تيفيناغ، والتي استعملتها جل الأحزاب السياسية لتزيين لافتاتها وملصقاتها الدعائية الانتخابية، ليتطور الأمر بعد ذلك، ونرى من الأحزاب السياسية ذاتها، من يطالب بدمية الأمازيغية كلغة وطنية أو رسمية، كل حسب هواه ودرجة «إفتاحه» على الأمازيغية. لكن الذي لم يكن مخفيا أو لبقا وبشكل صحيح، ما لم يستطعوا إخفاءه، هو محاولتهم لعب الدور الرئيسي من أجل إحتواء الحركة الأمازيغية، خصوصا بعد ظهور نتائج الانتخابات التشريعية الماضية، والتي ساهمت الحركة الأمازيغية، بشكل كبير و ملحوظ، في التاطير من أجل مقاطعتها.

إن المتتبع للشأن الأمازيغي في المغرب، سيلاحظ تطور الخطاب الأمازيغي وذلك منذ سنة 2001، فقد استطاع الأمازيغ أن يتخلصوا من مبدأ التقيّة السياسية الذي أعمدوه، منذ تسعينات القرن الماضي، ليطوروا خطابا جديدا لم يعد يقتصر على الجانب الثقافي فقط بل يرتفع سقف المطالب الأمازيغية لتشمل كل ما له ارتباط مباشر بالتنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ونعدى الأمر إلى أن أصبحت الحركة الأمازيغية قوة إقتراحية، بطرحها لبدائل سياسية من قبيل الحكم الذاتي والحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي، وكذلك قدرتها على تاطير الحركات الإحتجاجية، كما هو الشأن بالنسبة لتسبيقة أنت غيغوش والحركة الثقافية الأمازيغية بالجامعات. ما أود أن أشير إليه هنا، هو أن الحركة الأمازيغية، بذاتها، قد تجاوزت كل الأحزاب السياسية وكل الحركات التقدمية، نظرا لقدرتها على الإستقطاب، خصوصا في صفوف الشباب، ما يفيد أن أمدها حد طويل، وقادرة على تطوير ذاتها بنفسها، وذلك عكس العديد من الأحزاب والحركات المهتدة بالإنقراض، بالنظر إلى التشكيلة العجزوية التي تقودها.

باعتبار كل ما سبق، يعد من الطبيعي جدا، كل هذا التهاافت على الحركة الأمازيغية، سواء من طرف فؤاد عالي الهمة أو عباس الفاسي أو حتى من المحجوبي أحر ضان، فدور هؤلاء يكمن فيما فشل فيه المخزن من قبل (و ذلك منذ قرون)، وهو إحتواء الخطر الأمازيغي. ففؤاد عالي الهمة يمثل النخبة المخزنية ويدافع عن المشروع السياسي للمخزن، بل ويملك مبادرة منبثقة من القصر، يحاول أن يجمع حولها كل الأطياف السياسية. كما أن فؤاد عالي الهمة باعتباره ينتمي إلى العروبية (صخور الرحامنة)، يمكن أن يلعب دورا مهما من أجل تحقيق التوازن في إطار الصراع الخفي بين اللوبي الفاسي والأمازيغ، ومن هذا المنطلق يمكن فهم تقربه للحركة الأمازيغية. أما بالنسبة لعباس الفاسي، وباعتباره الوزير الأول والعدو الإستقالي (نسبة إلى حزب الإستقلال) الأول للأمازيغية، فإن تدخلاته لا تنعدي أن تكون التطبيق الحرفي للأوامر، أما المحجوبي أحر ضان، فقد وجد حربه خارج الحكومة، ما فرض عليه أن يكون في مصاف المعارضة، لكن تشكيلة القيادة، لا تسمح له بذلك، فقد وجد الحركة الشعبية نفسه حزبا نخويا، أكثر من حزب الإستقلال نفسه، وهنا تفتقت عبقرية الزعيم ليجرب رمي صنارته إلى بحر الحركة الأمازيغية (الشعبية أكثر من حزبه) على بصطاء شبيها، وهو ما قاله لي أحد أعضاء المكتب السياسي للحركة الشعبية (إبان الجامعة الربيعية التي نظمت بالرباط) بأنهم مستعدون أن يجعلوا من حزب الحركة الشعبية حزبا أمازيغيا شرطه إنضمام فاعلين في الحركة الأمازيغية إليها.

ما يجب أن نشير إليه، هو أن كل هذه التحركات التي يقوم بها هؤلاء لا يمكن أن تؤتي أكلها إلا بمساعدة من الأمازيغ أنفسهم، ومن المؤسف أن أغلب من يقدمون تلك الخدمات هم من المنتسبين لمؤسسة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، ربما ذلك راجع لإحساسهم بتراجع شعبيتهم في الحركة الأمازيغية أو أن زمام الأمور بدأت تنحو عكس ما كانوا يصبون إليه (وهذا أمر خاطئ لأن الأمور ليس هكذا يمكن أن تعالج). ثم إن جل التيارات التي بدأت تنجرف في اتجاه الحركة الأمازيغية، أصبحت تنهد بعد تأكدهم من مدى جدية المناضلين الأمازيغ، بحيث لم تظهر تلك التهاافتات السياسية إلا مباشرة بعد الإعتقالات السياسية التي تعرض لها منااضلون أمازيغ، وكذلك بعد الزج بالحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي إلى المحاكمة من أجل حله وإطاله، ومن هنا بالذات يدخل ما قاله الأستاذ محمد الساسي بأنهم أخطأوا التقدير، فيما يتعلق بالحركة الأمازيغية، وأنه إن الأوان لإعادة الأمور لنصابها والتعامل مع الحركة الأمازيغية وبعدها، وفهم كذلك إشارات مصطفى الخلفي (خلال الندوة التي نظمتها الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي بالرباط)، بأنه يمكن أن يكون هناك توازن، إن لم يكن تحالف ما بين الحركة الإسلامية والحركة الأمازيغية.

* منسق تنسيقية أزيكو

محمد بيتش *

مبادرات حركة الهمة والحركات الشعبية تجاه الأمازيغية وجهان لعملة مخزنية واحدة



محمد بيتش

وصف محمد بيتش، نائب منسق المكتب التنفيذي لتنسيقية أميافا ورئيس المكتب التنفيذي للمنتدى الأمازيغي، مبادرات حركة الهمة والحركات الشعبية تجاه الأمازيغية بوجهين لعملة مخزنية واحدة، معتبرا في الوقت ذاته، الحركة الأمازيغية تعيش مرحلة حاسمة، إما أن تكون مستقلة بذاتها لها مشروع مجتمعي متكامل منفتح على باقي مكونات المجتمع المغربي وقضاياها المصيرية الأخرى، أو أن تكون أداة مخزنية، الهدف منها ليس الدفاع عن المطالب الأمازيغية، بل أن تصبح أداة قمعية جديدة للنظام المخزني، تجاه القوى الديمقراطية الأخرى بالبلاد. وتنسيقية أميافا، تركّز من بين ما تركّز عليه، على ضمان استقلالية الإطار عن كل الأحزاب ومؤسسات الدولة، على اعتبار أن مبدأ الإستقلالية هو صمام الأمان لتنسيقية أميافا خاصة والحركة الأمازيغية عامة. وإذا كانت، حسب المتحدث إلينا، الدولة قد استعانت بمختلف الأجهزة المخزنية لاستيعاب ما لم يتم استيعابه من الكم الهائل الذي تفرزه الحركة الأمازيغية، وفشلت في ذلك، فإنها تعيد الكرة بما يصطلح عليه بحركة لكل الديمقراطيين، التي أوكلت لها مؤخرا مهمة استقطاب النخب الأمازيغية، في اجتماعات عقدها وإياها كان آخرها لقاء أكادير، بعد نجاحها الكبير في اختراق أغلب الأحزاب والإطارات النقابية والحقوقية والجموعية. لكن عاد ليوضح أن الخدمة الوحيدة التي ستقدمها حركة فؤاد عالي الهمة، للحركة الأمازيغية، هي تسريع الفرز داخل مكوناتها وإسقاط اقنعة كل الإنتهازيين والوصوليين فيها، وحركة لكل الديمقراطيين لن تقدم أي جديد للأمازيغية، ما دام أن الدولة، مثلا قد فشلت في إدماج الأمازيغية في التعليم، لغياب إرادة حقيقية لدى المسؤولين، والوزير المسؤول عن هذا القطاع من أهم مؤسسي هذه الحركة المشبوهة. وفي محور تعليقه على خلفيات تنظيم الحركة الشعبية للجامعة الربيعية حول الأمازيغية، قلل محمد بيتش من أهمية هذا الملتقى، قائلا الحركات الشعبية لن تستطيع حتى محو تاريخها السيئ وتعاليمها الإنتهازي مع القضية الأمازيغية منذ التأسيس، مستدلا في ذلك على الواقع، حيث تعاني الأمازيغية من الإقصاء والتمييز منذ الإستقلال الشكلي، جراء سياسات حكومات كانت الحركة الشعبية من أهم مكوناتها، ولم تستغف، حتى تعود من جديد لعب دور المدافع الغيور عن القضية الأمازيغية، إلا بعد الدعوى التي رفعتها وزارة الداخلية لحل الحزب الديمقراطي المغربي، الذي رفض مناقضه الإصصاع للسياسات المخزنية، خاصة بعد مقاطعتهم للانتخابات التشريعية الأخيرة.

* نائب منسق المكتب التنفيذي لتنسيقية أميافا ورئيس المكتب التنفيذي للمنتدى الأمازيغي

سعيد الزاوي *

تأسيس الجمعيات والتنظيم حق يقره التشريع الوطني المغربي، وتكفله المواثيق الدولية لحقوق الإنسان

في هذا السياق، فإنني أؤكد على حق جميع المواطنين المغاربة، وضمنهم أصحاب حركة لكل الديمقراطيين، في تأسيس هيئات وإطارات سياسية أو مدنية أو نقابية يعملون في إطارها. والحركة الأمازيغية التي عانت أغلب تنظيماتها من الحصار القانوني، وعدم الإعتراف بها بحرماتها من وصولات إبداع ملفاتها القانونية، وحقها في الوجود القانوني، يجب عليها أن تدافع على حق جميع المغاربة في التنظيم وتأسيس الجمعيات.

في هذا الإطار، فإن مؤسسي الحركة لكل الديمقراطيين لهم الحق في العمل السياسي أو المدني حسب اختيارهم، بشرط أن تبقى الإدارة على حيادها، وأن تتعامل مع هذه الحركة الجديدة بالمساواة مع مختلف الهيئات الأخرى، حتى لا تتحول إلى فئدة جديدة، و أن لا يتحول مؤسسها إلى اكبيرة جديد. وAntمنى أن تقطع الحركة لكل الديمقراطيين مع العقلية العروبية التي ورثتها أغلب الأحزاب السياسية المغربية من الحركة الوطنية، ومع إيديولوجيتها التي لا ترى المغرب إلا باعتبارها جزءا من عالم عربي وهسي، يسعى إلى التهام وإبادة الخصوصيات الثقافية والأثنية لشعوب المنطقة.

والحركة الأمازيغية ملزمة بالحوار والتواصل والتنسيق مع كافة القوى السياسية والمدنية المغربية، من أجل الضغط على الدولة المغربية حتى تحقيق و أنتزاع جميع المطالب الأمازيغية المشروعة، وعلى رأسها الاعتراف الدستوري باللغة الأمازيغية كلغة رسمية في الدستور المغربي.

* منسق العصبة الأمازيغية لحقوق الإنسان

محمد الشامي *

اهتمام الحركة الشعبية وحركة لكل الديمقراطيين بالأمازيغية يخدم النهوض بها



محمد الشامي

تعليقا على حدث تنظيم الحركة الشعبية لجامعتها الربيعية حول الأمازيغية، أكد محمد الشامي، رئيس كونفيدرالية الجمعيات الأمازيغية بشمال المغرب، أن الاهتمام الحركي خاصة والأحزاب السياسية عامة بالأمازيغية مؤشر لصالح هذه القضية، أما فيما يتعلق بالاستغلال السياسي فهو مرفوض، اعتبارا أن التنافس على النهوض بالأمازيغية مبدأ ديمقراطي شريف، فيه فليتنافس المتنافسون، على حد تعبير الشامي. معتبرا، في نفس الآن، مشاركة أعضاء من الحركة الأمازيغية في الحركة لكل الديمقراطيين بالإيجابية، لأنها، على حد قوله، تعبر عن الآراء المختلفة للتيارات المتواجدة في الساحة المغربية، والتيارات المتباعدة نادرة، عندما يتعلق الأمر بالمسألة الأمازيغية، فتقارب وجهات نظر الحركة الأمازيغية والحركات بصفة عامة وحركة الديمقراطيين وغيرها من التيارات والأحزاب يخدم في الحقيقة النهوض بالأمازيغية.

* رئيس كونفيدرالية الجمعيات الأمازيغية بالجنوب (تامونت ن يفوس)

محمد حنداين *

لسنا مجبرين على إتخاذ مواقف في كل حالة أو حادثة سياسية

صحيح أنه كثر الحديث عن الحالة السياسية للوزير المنتدب السابق في الداخلية. وقد ألف المغاربة وبالأحرى الصحافة المغربية الحديث عن وزراء الداخلية للمغرب. ففي الدول العربية في الديمقراطية يصبح العمل السياسي عاديا، سواء جاء من طرف مواطن عادي أو من طرف موظف سام. وهذا ما نفتنناه للمغرب.

ولما كان المغرب حديث العهد بالديموقراطية، فإن مثل هذه الأمور ستصبح غير عادية. وبخصوص الظاهرة السياسية التي دشنها السيد الهمة، فهي تدخل أولا ضمن الحرية الشخصية لأي مواطن يريد أن يؤسس جمعية أو حزب. لكن ما هو الجديد هو أن ذلك العمل السياسي قورئ من مختلف الزوايا، فطبيعي أن لا يروق المتنافسين السياسيين الذين يرون في المشروع الذي دشنه الهمة إلا وسيلة لإمتصاص مجال انتخابي، كان من المفروض أن يكون لصالح ذلك الحزب أو آخر.

والذين حملوا ذلك المشروع سيحاولون أن يوسعوا نفوذهم بأسلوب جديد، وهذا يدل عليه الاسم الذي اختاروه لحركتهم. ولما كان أصحاب هذا المشروع ضمن الفئة المغربية من المخزن بمفهومه التاريخي، فإن القراءة المغربية هو أن المخزن المغربي كان عليه أن يجدد نفسه كما تجده الأحزاب نفسها.

ومن الخصوصية التاريخية للمخزن المغربي أنه يحرص دائما أن لا يتأخر عن التغيير الحاصل في المجتمع المغربي وهذا سر استمرار مشروع السياسي. وهذا ما وقع في انتفاحه على القضية الأمازيغية، إذ سبق كل الأحزاب السياسية وبعد ذلك يأتي دور الأحزاب. فالمخزن المرابطي في العصر الوسيط لم يتمكن من استيعاب التغيير الحاصل في المجتمع، مما دفع آخرون ملء الفراغ وسرعان ما سقطت تحت ضربات الموحدين. لم يتأخر المخزن في ملء الفراغ الذي وقع سنة 1947 عندما سارع لإستيعاب مطالب الحركة الوطنية ويتبنائها أكثر من الآخرين. أعتقد أنه لابد من معرفة الميكانيزمات السياسية التي تتحكم في السيرورة السياسية للمغرب والتعامل معها بكل موضوعية وبدون أن نحمل للحدث ما لا يحتمل. وقد أشار إلى بعض جوانبها الباحث الأنثروبولوجي والترابوري في كتاباته حول المغرب.

أما بخصوص اختراجه لحسم الحركة الثقافية الأمازيغية، فهذا غير صحيح، وبدخل ذلك ضمن عدم معرفة الحركة الثقافية الأمازيغية، بإعتبارها حركة فكرية غير مرتبطة بالأشخاص وأن تتبنى حركة الهمة مبادئ الحركة الثقافية الأمازيغية أعتقد أنه من السابق لأوانه أن نحكم بذلك. إن الحركة السياسية الوحيدة لحد الآن التي تبنت مطالب الحركة الأمازيغية في وضوح هي الحزب الديمقراطي المغربي واللجنة الوطنية التحضيرية للحزب الفيدرالي الديمقراطي، ما عدا ذلك، فالأحزاب الأخرى تختلف في تعاملها مع القضية الأمازيغية حسب الظروف السياسية.

أما اللقاءات التي تداولتها الصحافة بين بعض الأشخاص وأعضاء من حركة الهمة تدخل ضمن الحرية الشخصية لكل فرد وهي مسألة عادية جدا لأن الهمة التقى مع مجموعة من الأشخاص والذين ينتمون إلى مجالات سياسية وثقافية في إطار عمله لتوسيع مجال نفوذه. وأعتقد أن ذلك لا يحتاج إلى إصدار بيانات أو بيانات مضادة لا تستدعي إقحام الحركة الثقافية في ذلك، فالحركة الثقافية أكبر بكثير من الأشخاص.

وما يمكن قوله أن الحركة الثقافية سترحب بكل حركة جديدة تتبنى مطالبها لأنها مطالب حقوقية ومن صميم مطالب الشعب المغربي وكل الغيورين على المغرب بكل فئاته.

* رئيس كونفيدرالية الجمعيات الأمازيغية بالجنوب (تامونت ن يفوس)



محمد حنداين

حكيم بن شماش، عضو حركة لكل الديمقراطيين، للعالم الأمازيغي

من الخطأ اختزال حركة لكل الديمقراطيين ومشروعها في شخص فؤاد عالي الهمة

عضويتي في مكتبها التنفيذي، يمكن التأكيد على أننا نملك الكثير من القواسم المشتركة مع مجموعة من مكونات الحركة الأمازيغية، ونحن نقدر عالياً النضالات والمجهودات والكفاح الشاق الذي بذلته في سبيل إقرار الحقوق الأمازيغية، ولنا تقاطعات مع الحركة الأمازيغية في العديد من القضايا.

ومن المؤكد أننا سنعد في الأسابيع أو الأشهر القليلة المقبلة، في إطار اللقاءات التواصلية المزمع تنظيمها في مختلف الأقاليم والجهات، لقاءات وجلسات عمل مع فاعلين في هذه الحركة، من أجل استكشاف صيغ العمل المشترك معها، بما يؤدي إلى ترجمة بعض الأهداف التي ننقاسها إلى أرض الواقع.

● **الاترى أن مشروع تعليم الأمازيغية، يقع منذ تشكيل حكومة عباس الفاسي، بين أيدي أحمد أخيشين، بصفته وزيراً للتربية الوطنية، وفي نفس الوقت، أحد مؤسسي حركة لكل الديمقراطيين، هو مشروع يراوح موقعه في الفشل الذريع. ألا يؤشر ذلك على عدم صدقية الشعارات السياسية التي يرددتها مهندسو حركتكم؟**

● إذا ما تشكلت لدينا فئاعة يكون مشروع تعليم الأمازيغية هو مشروع أبل إلى الفشل، فمن البديهي أن ينصب العمل، على تشخيص الأسباب والعوامل المسؤولة عن هذا الفشل. والملاحظ في هذا الباب هو غياب نقاش وطني هادئ حول عدد من القضايا ذات الأهمية البالغة، لا تتعلق فقط بمطالب الحركات الأمازيغية، ومنها مطلب تعليم وتوسيع نطاق تعليم الأمازيغية، بل تتعلق بمجمل القضايا المصطنعة التي تهم المجتمع والدولة ككل. ولأحد معي أن مختلف القضايا الواردة في تقرير الخمسينية على سبيل المثال، وهي قضايا جوهرية ومصيرية ترتبط بمختلف جوانب ومستويات المجتمع المغربي، لم تشكل بعد أرضية لنقاشات عمومية. هكذا هو الحال بالنسبة للقضايا المتعلقة بالحركة الأمازيغية، ومنها إشكالية تعليم الأمازيغية. إن الأمر يستوجب تشخيص الأسباب المفضية إلى تعثر أو فشل هذا المشروع، ولم أسمع أن أحدا قام بهذا العمل بالوصف العلمية الدقيقة. وما تقوله بشأن مسؤولية أحمد أخيشين عضو الحركة لكل الديمقراطيين، عن الفشل المفترض الذي آل إليه تعليم الأمازيغية هو كلام ينطوي على مبالغة كبيرة، هل يجب التذكير بأن أحمد أخيشين قد استلم وزارة التربية الوطنية قبل أربعة أشهر.



حكيم بن شماش

وللإجابة على التساؤل الثاني الذي أثير فيه مسؤولية الهمة المفترضة في حدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والذي يمكن وصفه، هو الآخر، بالكلام غير الدقيق، إن الانتهاكات الجسيمة والمكثفة لحقوق الإنسان التي عشناها في العقود الماضية، هي نتاج معقد لسياق تاريخي وسياسي كان قد بلغ أقصى درجات الاحتقان، وهي انتهاكات ساهمت فيها مجموعة من مؤسسات الدولة، واعتقد أن تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة، قد سلط ما يكفي من الضوء على مسؤولية هذه الجهات. وحتى لو تحدثنا بمنطق شخصنة المسؤوليات، فإن فؤاد عالي الهمة لا يرد إسمه ضمن اللائحة الشهيرة التي سبق للمجموعة المغربية لحقوق الإنسان أن عمقتها، فكيف إذن من توزيع التهم بشكل مجاني. إن المطلوب من كل الديمقراطيين والمنظمات الديمقراطية وجمعيات حقوق الإنسان العمل المكثف من أجل ترجمة وتنفيذ الخلاصات والتوصيات الواردة في تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة والعمل أيضاً من أجل استعمال ما تبقى من المهمات العالقة والتي لم تستطع الهيئة إحراز تقدم بشأنها.

● **هناك تعاليق صحفية تشير إلى أن حركتكم تحاول، من خلال لقاءات واتصالات، أن تشتري ود الفاعلين**

منها، إلا أن الممارسات البنيوية لبعض الأطراف السياسية، والتي ألحقت ضرراً بالغاً بالمفهوم النبيل للسياسة، دفعت بهم إلى فقدان الثقة في العمل السياسي.

● **لقد سبق فؤاد عالي الهمة، الذي كان وراء تأسيس هذه الحركة، أن عين وزيراً منتدباً لدى وزارة الداخلية وكان بدوره مسؤولاً عن بعض الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والمتضمنة في اعتقالات ومحاكمات ومضايقات ومنع للأفراد والجماعات كيف تفسر هذه التناقضات؟**

● أولاً، إن الكلام الذي يتردد بصيغة إطلاعية حول كون فؤاد عالي الهمة كان وراء تأسيس هذه الجمعية، كلام غير دقيق، والدقة تقتضي القول أن الهمة أحد المؤسسين وليس المؤسس الوحيد والأوحد، إذ هناك بجانب الهمة طاقات وكفاءات وأطر من أفاق مهنية ومشارب مدنية وسياسية متنوعة التقت إرادياً وعلى أرضية قواسم مشتركة تلخصها مضامين وتوصيات التقريرين اللذين أشرت إليهما، للإعلان عن هذه المبادرة، ومن الخطأ أن نختزل حركة لكل الديمقراطيين ومشروعها في شخص فؤاد عالي الهمة.

وللإجابة على التساؤل الثاني الذي أثير فيه مسؤولية الهمة المفترضة في حدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والذي يمكن وصفه، هو الآخر، بالكلام غير الدقيق، إن الانتهاكات الجسيمة والمكثفة لحقوق الإنسان التي عشناها في العقود الماضية، هي نتاج معقد لسياق تاريخي وسياسي كان قد بلغ أقصى درجات الاحتقان، وهي انتهاكات ساهمت فيها مجموعة من مؤسسات الدولة، واعتقد أن تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة، قد سلط ما يكفي من الضوء على مسؤولية هذه الجهات. وحتى لو تحدثنا بمنطق شخصنة المسؤوليات، فإن فؤاد عالي الهمة لا يرد إسمه ضمن اللائحة الشهيرة التي سبق للمجموعة المغربية لحقوق الإنسان أن عمقتها، فكيف إذن من توزيع التهم بشكل مجاني. إن المطلوب من كل الديمقراطيين والمنظمات الديمقراطية وجمعيات حقوق الإنسان العمل المكثف من أجل ترجمة وتنفيذ الخلاصات والتوصيات الواردة في تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة والعمل أيضاً من أجل استعمال ما تبقى من المهمات العالقة والتي لم تستطع الهيئة إحراز تقدم بشأنها.

● **هناك تعاليق صحفية تشير إلى أن حركتكم تحاول، من خلال لقاءات واتصالات، أن تشتري ود الفاعلين**

أحمد الدغرنى، الأمين العام للحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي المنحل، للعالم الأمازيغي الأطراف التي استدعت عالي الهمة لم تفهم ما يجري فذهبت دعواتها أدراج الرياح

ولا يمكن أن ننظر منها أحد أن تعارض الدولة في أي مجال يتعلق بالحريات العامة بالحركة معروفة بأنها تعارض فقط ما يتخافى مع مصالح الفئة التي تستفيد من مكاسب وامتيازات تمنحها السلطة، فلم يسبق للحركة، أن تضامنت مثلاً مع ضحايا سنوات الرصاص، بل كانت تؤيد سياسات وزارة الداخلية، منذ تاسيسها حتى اليوم.

● **البعض يعتبر أن الحركيين التحاوا إلى الأمازيغية لإبزاز السلطة والبعض الآخر يقرأ الحدث بما يفاده أن السلطة سخرت الحركة الشعبية لاحتواء القضية الأمازيغية، ماذا في الأمر؟**

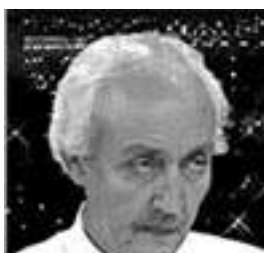
● يبدو أن الأمر لا يتعلق بالأمازيغية وحدها، بل بتجديد وظيفة الحركة الشعبية داخل جهاز السلطة والتصريحات التي يلي بها الحركيون، هي تهديدات لا تدخل في مجال الأمازيغية وحدها، فالحقيقة أن الحركة الشعبية كانت تمثل مصالح اليمين المتطرف في المغرب، وهذا اليمين الآن، يعتمد على اليسار المحرف، ومعروف أن اليمين يفضل أن يوظف اليساريين في الدفاع عنه، فمثلاً من الأحسن للنظام الحالي أن يدافع عنه أدريس بيزكري وصالح الوديع وأحمد ارزني وأمثال هؤلاء، من أن يدافع عنه المحجوبي أحرسان.

● **وبعض المحرفين الأمازيغيين...**

● نحن لا نتوفر على محرفين، بل نتوفر على غرقى يبحثون عن وسائل الإغاثة لا أكثر ولا أقل.

● **بعد إقرار إبطال الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي، ماهو الاتجاه الذي سيسلكه أحمد الدغرنى؟**

● سوف تنتج عن هذا القرار أمور كثيرة، منها أن تصبح نظرية الذين قاموا ضد تأسيس الحزب، منذ سنة 2005، صحيحة، بمعنى أن تصبح الثقة مفقودة في التنظيم السياسي بالنسبة للأمازيغيين، وتفتح الأبواب واسعة للتيار الراديكالي الذي كان يعتبرنا، نحن أصحاب الحزب، مخطفين في الإعتقاد، باننا يمكن أن نشغف في ظل الشرعية، وتصبح قاعدة واحدة ممكنة هي العمل في السرية، لأن العمل الحزبي هو دعوة صريحة إلى العمل الشرعي والعلمي، ومنها أن تقوم مجموعات أخرى بتشويه العمل الحزبي الأمازيغي وخلق كيانات جديدة تخدم مصالح وزارة الداخلية، كما هو الشأن لدى بعض الشيوعيين واليساريين الذين يخدمون المخرن بالفكر الليبرالي واليساري والإشتراكي.



أحمد الدغرنى

● **ماهو الموقف الذي اتخذته الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي إزاء حركة لكل الديمقراطيين؟**

● لم يتخذ الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي إلى حد الآن، أي موقف من حركة لكل الديمقراطيين، لأن مشروع الحركة لم تتضح أبعاده بعد.

● **وماذا كنت تقول أثناء تصريحاتك السابقة، تعلقاً على اللقاءات التي جمعت بعض الفاعلين بشخصيات برلمانية قريبة من فؤاد عالي الهمة، أكانت تصريحات شخصية؟**

● قلت أن الذين يتصلون بفؤاد عالي الهمة، يمثلون أنفسهم، وهم فقط ليسوا من هنا ومن هناك، وبالضبط أن لا ينصرف علينا ما يقومون به وأن لا يؤثرون على أوضاع المجتمع المغربي برمته.

● **بماذا تفسر غياب عالي الهمة عن اللقاءات الأمازيغية التي ورد إسمه في برنامج أشغالها؟**

● حقيقة هناك اتصالات، كما هناك دعوات أيضاً وجهت لعالي الهمة، فالأطراف التي استدعت له تفهم ما يجري، فذهبت دعواتها أدراج الرياح.

● **هل ستبلي دعوة عالي الهمة إذا ما وجه إليك أيضاً دعوته؟**

● أنا لم أسمع أن عالي الهمة يوجه دعوات، بل سمعت أن هناك دعوات وجهت إليه، فالأحزاب التي كونت الفريق معه، وهي أحزاب صغيرة أسقطتها انتخابات 7 شتنبر 2007 وهي التي تحاول أن تتصل مع الأوساط المختلفة في المجتمع المدني لغرض انتعاش تلك الأحزاب التي قتلها الانتخابات.

● **ماهي في نظرك خلفيات إقدام الحركة الشعبية على تنظيم جامعتها الربيعية حول الأمازيغية وفي الوقت الراهن؟**

● تحدث تنظيم الحركة الشعبية للجامعة الربيعية في موضوع الأمازيغية قراءات متعددة، وفي الحقيقة، فالأمر تم للدفاع عن وجود الحركة الشعبية، سواء في موقفه داخل أجهزة الحكم أو في سمعته لدى الأوساط الشعبية، ومن حقها أن تدافع عن وجودها بشتى الوسائل. لقد أصيب الحركيون بضرر كبير بعد انتخابات 7 شتنبر 2007، لأن الدولة استغنت عن خدماتهم.

● **كيف تقرأ عدم اتخاذ الحركة الشعبية موقف إيجابي بشأن دعوى وزارة الداخلية ضد الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي، وموقف صريح من الاعتقالات التي تعرض لها مناضلو القضية الأمازيغية؟**

● لم يسبق للحركة الشعبية أن عارضت قرارات وزارة الداخلية،

الصحفي خالد الجامعي، للعالم الأمازيغي الذين يدورون في فلك عالي الهمة ممن يرددون مقولة "الله إنصر أو نصبح"

● **رغم أنني لا أشاطر الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي نفس الأفكار، فإنني اعتبر القرار المتخذ ضده حذفاً ومساساً بحق التنظيم الذي تكفله مختلف المواثيق، ولا يجب على مؤسسات الدولة أن تلعب دور المجتمع وأن تعتبر المواطنين أغنياء لأنهم من سيحكمون على استمرارية الحزب أو عدم استمراريته، غير إخليلوه أش غانديير بالسلامة سيما وأن هذا المنع قد يزيد من الإصرار ومن شأنه أن يولد أشياء ليست في الحسبان، وهو ما يمكن أن يقال بصدد الاعتقالات والمحاكمات التي شهدتها مختلف جهات البلاد، وبقدر ما نستغرب لذلك، بقدر ما نتساءل عن مصدر هذه القرارات وعن الجهات التي تبث في أمور من هذا القبيل.**

● **كيف تقرأ خلفيات إصدار جريدة العلم الناطقة باسم حزب الاستقلال لصحفة أسبوعية خاصة بالأمازيغية؟**

● اعتقد أن عباس الفاسي قد أقدم على ذلك، لأنه شعر بإسأته للأمازيغية، ويريد الإستقلاليون بذلك إحياء الماضي، ولكن نسوا أن إحياء هذا الماضي لن يتم إلا عبر القيام بنقد ذاتي، إذ على حزب الإستقلال أن يعترف على أنه كان على موقف خاطئ من القضية الأمازيغية، وهذا ليس عيباً، ولكن أنت تعتقد أنه لرتي واحد صفحة أمازيغية صافية، تجب ما قبلها، هادشي لا تجب ما قبله وهذا إن دل على شيء، إنما يدل على انتهازية غير ذكية، لأنه لن ينال حزب الإستقلال ثقة الأمازيغي بمجرد اعتماد صفحة أمازيغية بجريدته العلم، هذا لعب. يجب التفكير في الورقة الأمازيغية على النطاق الوطني، على اعتبار أن هناك بديهيات وأشياء المطلوب القيام بها، مع مناقشة هذا الأمر بكل حرية وبدون أي مركب نقص، لأنه من المفروض التنصيص على اللغة الأمازيغية في الوثيقة الدستورية، والإيمان بكون ثقافة المغرب، ليست بثقافة عربية، وإنما ثقافة مغربية مكونة من عدة أبعاد، تتحد في الأمازيغية، العربية، اليهودية المسيحية، وعلى آثار الإستعمار في المغرب، فما معنى أن نقول الثقافة المغربية عربية؟ وما معنى تسمية وكالة المغرب العربي "هذا تخريب"، هذا فضلاً عن إعادة كتابة تاريخ المغرب، وصياغة الأحداث التي شهدتها هذا التاريخ وأن نعترف بما سي إن وقعت عبر تاريخ بلدنا.



خالد الجامعي

● **كيف تنظر إلى الذين يراهنون على عالي الهمة في تدبير الشؤون السياسية في البلاد؟**

● إن الكلمة التي استعملتها الرهان هي كلمة لي محلها، فالذين يراهنون على الرجل كالذين يراهنون في سباق الخيل كالميزينو، كاشوفو واش غادي يدخل في السورير والأني والديورير، ولهذا عندما تصبح السياسة رهاناً، فذلك يدل على غياب المبادئ واستبدال الإنتهازية بالمبادئ، فما دام عالي الهمة يتوفر على عطف ملكي، فهم إليه ومعهم، ولكن لا إذا الملك طمح منو النظر، سيفترق الجمع، لأن الذين يدورون في فلك الهمة، ممن يرددون مقولة الله إنصر أو نصبح، لا يمكن تأسيس

حزب من فوق، لأن الأشياء التي تتوفر على مستقبل، تكون نابعة من واقع الطبقات الشعبية، أي من الطبقات السفلى، وليس من فوق، وتستدل في ذلك، بتلك الأحزاب التي أسسها كل من أحمد رضى أكيد، المعطي بوعبيد وأحمد عصمان وميلانها من الأحزاب المغربية، لا تكن أحزاباً حقيقية، وظلت بعيدة عن تمثيلية الشعب، فهي أحزاب يجتمع فيها أناس لمصالح معينة ويوم ذلك ما دامت تلك المصالح، وتنتهي بمجرد انتهاء ذلك، وما أستغرب إليه كون مهندسو تلك الحركة، الذين يعتبرون أنفسهم تقدميين ويرددون شعارات الحداثة، أطلقوا على حركتهم تراكثور. فأين نحن من هذه التسميات، ألا توجد مسميات غير هاته؟

● **وقعت مؤخرًا تجاذبات للملف الأمازيغي، بعدما حاول كلا من أحرسان والهمة استمالة فاعلين أمازيغيين إلى صفوفهما، كيف تقرأ الأحداث ذاتها؟**

● من المؤسف أن يتاجر بالأمازيغيين، ولا حق لأحرسان والهمة وغيرهما في استعمال الأمازيغيين كقطعة، وبدوري، كامازيغي، ما دمت مغربياً، لا بحق لأحد أن يستعمل أي مغربي لأغراضه السياسية، لأن إقصاء البعد الإثنى الأمازيغي، ستكون له عواقب وخيمة، وهذا لا يعني أنه ليس هناك أي حيف كبير فيما يخص هذه الفئة من الشعب، لا تاريخياً ولا حاضراً، لأنه لا يعقل في بلاد المغرب أن يعد أي مغربي، لا يعرف اللغة العربية، مواطناً من الدرجة الثانية، فنحن لسنا بلداً عربياً ولا أمازيغياً مائة في المائة، بل المطلوب القول أننا في بلد إسمه المغرب.

● **كيف يقرأ الأستاذ الجامعي الاعتقالات والمحاكمات التي يتعرض لها النشطاء الأمازيغيين وكذا قرار الإبطال والحل الذي أصدره القضاء في حق الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي؟**

الباحث عبداللطيف حسني، مدير مجلة وجهة نظر، للعالم الأمازيغي إذا ما قدر لحركة لكل الديمقراطيين أو "حركة لكل المجريين" أن تنجح في مهماتها سننتقل إلى مرحلة الحزب الملكي الوحيد



عبداللطيف حسني

● كيف يتحدد القرار السوسيوسياسي المغربي، في الوقت الراهن، بالنسبة للأستاذ عبد اللطيف حسني؟

● القرارات في المغرب جملة وتفصيلا وليس القرار السوسيو سياسي، ولعدة إكراهات الظرفية السياسية، بمعنى أن عملية اتخاذ القرار في المغرب لا تنبئ على أسس إستراتيجية ولا حتى تكتيكية. فهي رهينة بمجريات التطورات التي تحدث، بل يمكن القول بأن القرارات في المغرب تتخذ على امتداد أربع وعشرين ساعة وهو ما يوازي اليوم بكامله، وقد يحدث أن يتخذ قرار اليوم ويلغى في اليوم الموالي له. لننأمل جيدا في ما يجري في الساحة الاجتماعية اليوم من حديث عن ما أصبح مبتذلا من حوار اجتماعي. فتحت موجة الاحتجاجات التي خاضتها الجماهير المغربية والتي لم تعد قاصرة على الحواضر الكبرى، وإنما امتدت إلى القرى والبيوادي المغربية التي انتابها الناس من شعارات العهد الجديد وأجهشت على ما تبقى من قدرتها المعاشية موجة وحشية ارتفعت أسعار المواد الغذائية. ومن أجل امتصاص هذا الغضب وموجة الاحتجاجات هذه نجد الدولة تتخذ قرارها بالدخول في حوار اجتماعي، فالقرار المتخذ في هذه الحالة هو وليد وقائع وأحداث أتية وليس قرارا يعكس تقليدا ما، كما تحاول الدعاية والإعلام المخزني إيهامنا به. وحتى لو سلمنا بأن قرار إجراء الحوار الاجتماعي قرار مترسخ في تقاليد عمل الحكومة المغربية، فإن المستهدفين بهذا القرار، أي النقابات، مستهدفون مغلوطنون، فالنقابات شأنها شأن الأحزاب المغربية لم تعد تمثل شيئا في هذا البلد، وموجة الاحتجاجات الجديدة التي بدأ المغرب يعرفها لم يكن للنقابات يد فيها، فهي مؤطرة بشكل جزئي من طرف تنسيقيات محاربة الغلاء، وفي أحيان أخرى مؤطرة تأطيرا ذاتيا وعفويا. إن الهدف الخطأ يبقى في النهاية مربوط بالقرار الخطأ وهو القرار الذي يتخذ ليس استجابة لضرورات موضوعية وذا أفق إستراتيجي، بل هو رهين حاجات أتية.

● هناك من يصف جمعية حركة لكل الديمقراطيين المؤسسة من قبل أحد خدام الاعتاب الشريفة، فؤاد عالي الهمة، بحركة انتهائية، كما أن هنالك، من يعتبرها جاءت لإعادة تنظيم الفعل السياسي المغربي. كيف يقرأ الأستاذ المواقف الإيجابية والسلبية المتخذة إزاء هذا التكتيك الجديد/القديم لنخب مصنوعة من السلطة؟

● حركة لكل الديمقراطيين أو حركة لكل المجريين كما يبدو للبعض أن يسميها هي لم تات قط لإعادة تنظيم الفعل السياسي في المغرب كما يروج لذلك، إنها حركة ناتجة عن إرادة فوقية، وهي الإرادة التي سرحت فؤاد من أهم جهاز إداري في الدولة (جهاز الداخلية) وهي التي أوحت له وغيره بالترشح للانتخابات التشريعية السبئية الذكر ل 7 شتنبر الماضي، والتي فازت فيها لأحقته برقم لم ينجح في الفوز به أي منتم لحزب سياسي، وقد بنى فؤاد حملته الانتخابية على وعود مغشوشة لسكان منطقة الرحامنة الذين عصف بعيشهم البسيط الطريق السيار، حيث كان أغلبهم يستترق المارة عن طريق غسل السيارات المارة من هناك. إنها منطقة فقيرة ومغضوب عليها منذ عهد السلطان مولاي عبد الرحمان، وقد ظلت تستغيث صخورها العظيمة ولا من مغيث إلا أن جاءها القدر بفؤاد الذي أعقد عليها الخيرات وجعل منها أثناء الحملة الانتخابية قاطرة التنمية التي ستجر من ورائها المغرب بكامله. وحركة بنت حملتها الانتخابية على تسويق الأوهام، ومكونة أساسا من جميع لأشخاص ولا مبدأ ولا قيم لهم اللهم إلا الاسترزاق على عتبات المخزن، جمعت من كل حزب قديم أو نقابة قديمة أو تيار سياسي مفلس شخصا من الأشخاص هي حركة لا تاريخية، هي حركة مصنوعة من فوق ولم ولن تكن حركة جاءت كاستجابة لضرورات موضوعية وتاريخية. لقد كان خوف الحاكمين من صعود القوى الإسلامية وهيمنتها على البرلمان في الانتخابات الأخيرة، ومع هذا الخوف عملت السلطة على الرزج بهذه الشخصية الفريدة والتي لا يشبهها في فرادتها إلا شخصيات من أمثال اكديرة، وعصمان، والمعطي بوعبيد. رواد الحزب الأغليبي في المغرب. في المعترك الانتخابي وتحويل لأحقته التي ابتدأت مكونة من ثلاثة أفراد إلى فريق إفتني فيه الأمانة العامون لبعض الأحزاب، لقد كان الهدف ببساطة في المرحلة الأولى هو حراسة البرلمان المغربي وتسيجه ضدا عن الإسلاميين. ولما لم تسفر انتخابات 7 شتنبر عن ما كان متوقعا

سواء على الأصعدة الإقليمية أو الدولية. ويبدو أن هذا الطوق المحكم الذي ضرب عن المجتمع المغربي، هو طوق أخذ في التلاشي بمفعول العوامل الأنفة الذكر. فالنظام المخزني الراهن رغم طابعه التسلطي، فإنه لا يمكنه إعادة إنتاج تازمامارت ولا درب الشريف ولا قلعة مكونة... كما أنه يضطر بين الفينة والأخرى إلى الرضوخ للتغيرات التي تخترق المجتمع المغربي، وأصدق مثال أو أمثلة على ذلك: إطلاق سراح بعض ضحايا انتهاك المقدسات، والمهندس الذي انتحل براءة اسم أمير من الأمراء. فالمخزن لا يمكنه التحكم إطلاقا في قوانين التطور الاجتماعي وكل ما يمكنه هو التحكم ليس في البنيات ولكن في النخب التي يصنعها والتي يستنزفها، ثم يرمي بها في زاوية النسيان والإهمال وربما في زوايا السجون.

● كيف تقيمون الطرح الأمازيغي خلال الأعوام الماضية؟ وما هي إضافته النوعية للحقلين الثقافي والسياسي المغربيين؟

الطرح الأمازيغي بتلويحاته المختلفة ليس وليد الأعوام الماضية فقط ولكنه طرح متجدد ويضرب في الماضي البعيد، غير أن خروجه للعلن والبوح به لم يتبلور إلا في أخريات السبعينات من القرن الماضي بمجهود مناضلين فريدين أبانوا عن استماتة في تبني القضية الأمازيغية، غير أن الاهتمام بالمسألة الأمازيغية لتجدره ونجاحته وتحويله إلى حركات منظمة، سرعان ما سيتم الإنفاد عليه من قبل المخزن، الذي سيختصر مطالبة المد الأمازيغي بالاعتراف بأحد مرتكزات الهوية المغربية إلى إنشاء معهد ملكي للأمازيغية، وسينجح عبر مخططة هذا في استقطاب بعض الفعاليات الثقافية الأمازيغية والتي سيستفيد البعض منها على الخدعة المخزنية، فيما بعد، وسيغير عن هذا الإستفاقة باستقالته من المعهد، ومع ذلك فقد استمر المد الأمازيغي قائما في شكل جمعيات هنا وهناك رغم دخول العديد من عناصر التشويش، ورغم موجة الاعتقالات التي مست مكونات الحركة الثقافية الأمازيغية في السنة الفارطة. وعموما فقد شكل المد الأمازيغي إضافة نوعية للحقلين الثقافي والسياسي المغربيين، فالحقل الثقافي الذي ظل مستسلما ومرتكنا للهوية الأحادية، أصبح يناقش وينتج الأفكار حول هويات المغرب المتعددة، ويعدنا لم يكن يعترف إلا بالمكون العربي الإسلامي للهوية المغربية، أصبح يقر بالامتداد الأمازيغي للهوية الوطنية. أما الإضافة السياسية فتتمثل في ميلاد الحزب الأمازيغي الذي حرم من الشرعية وهو حرمان من الشرعية يشبه بذلك المنع الذي طال على امتداد القرن الفائت الحزب الشيوعي المغربي. إضافة سياسية أخرى أضفتها الحركات الأمازيغية متمثلة في تبنيها للمطالبة بدستور جديد للبلاد من مركزا ته الاعتراف بالهوية الأمازيغية للمغاربة.

● قال المفكر الأمازيغي بوجعة هبان، «يمكن لأية لغة أن تكون عاملا إيديولوجيا يطوع به الحكام المحكومين ويستغل به الإنسان الإنسان وتهيمن به الشعوب على أخرى، ويمكن أن تكون عاملا إيديولوجيا للتحرر». اتصور الفاعل الأمازيغي، في اعتقادك، للغة والثقافة الأمازيغيتين، يحزر الأمازيغ في وجودهم أم يعيد تجسيد البيات تطويعهم ثقافيا وسياسيا؟

● كتب مؤرخ المغرب الأقصى العصري أحمد بن خالد الناصري في كتابه الاستقصاء في أخبار المغرب الأقصى، في معرض حديثه عن البناء الهوياتي للمغرب بقول «واعلم أن هذا المغرب مكون من أمتين أمة البربر أهل اللسان البربري وأمة العرب أهل اللسان العربي» واضح أن ما بهيما في هذا القول ليس الأمتين ولكن المعيار اللغوي الذي جعل منه المؤرخ المغربي معيارا أساسيا في بناء مفهوم الأمة وهو المعيار الذي يجمع عليه أغلبية بناء الوطنية في ألمانيا وفي غيرها من الكيانات. فحقت المفكر الألماني في بدايات تشكل الدول الوطنية في أوروبا استند بالأساس إلى المعيار اللغوي في القول بالأمة الألمانية، ومن ثم تبدو المقولة السالفة جد صحيحة فاللغة وهي أداة للتخاطب، وإنكار اللغة الأصلية للشعوب وفرض لغة أجنبية عليهم من قبل الحاكمين هو في حد ذاته طمس لهوية الإنسان واجتثاث عنيف لها، بل الأمر يبدو أكثر من ذلك بل يتعداه لدرجة إنكار إنسانية الإنسان، وعلى العكس من ذلك فإن المطالبة باستعادة اللغة هي مطالبة بالاعتراف بهوية الإنسان وهي إسهام في عملية تحريره.

منها. ظهر أن فؤاد يمكنه أن يضطلع بمأمورية أخرى تتمثل في الانقراض على ما تبقى من أحزاب في المغرب، وإذا ما قدر لهذه الحركة أن تنجح في مهماتها، فإننا سننتقل، حفظنا الله وإياكم معها، إلى مرحلة الحزب الوحيد في المغرب والذي لا ينبغي أن يكون سوى حزبا ملكيا بالقوة. هل يمكن أن ننصوّر ميلاد حركة سياسية تدعى إصلاح المشهد السياسي المغربي وهي حركة بدون محتوى اجتماعي. مكونة من نخب يمكن القول بانها لم تنجح في استقطاب ولو مناضلا واحدا في حياتها، تعيش معزولة عن جماهير الشعب المغربي؟ هل يعقل لحركة تقول عن نفسها أنها حركة إصلاحية، تتأسس وتخرط في العمل السياسي بدون هوية، ثم تشرع في وقت لاحق في البحث عن زبناء؟ وكيف يمكن لفؤاد وجماعته من المفلسين في أصولهم الحزبية والنقابية أن يجمعوا في حركتهم بين نشاط معدودين عن الحركة الأمازيغية وبين العاطلين وبين الأعيان في لقاء أكادير. كيف يمكن التآلف بين هذا الخليط العجيب وما وجه التميز الذي تدعوه هذه الحركة والذي يجعل منها متميزة عن باقي التنظيمات السياسية الوطنية؟

● في ظل التحديات الإقليمية والدولية، وفي حضور القصر كينية وكخطام توجيهي لكل الأنساق والنخب المجتمعية، ما مصير المجتمع المغربي؟

● للمجتمع قوانينه المستقلة عن الذات والموضوعية التي تتحكم في تطوره ولا يسهل، وهنا ووفق هذه المقولة لا يملك المخزن أية قدرة على التحكم فيما يعتلج في المجتمع من تيارات اجتماعية، وكل ما في مستطاعه هو أن يعرقل التطور ويؤخره إلى حين بمفعول الباتة التي تبدو هي الأخرى أخذة في التآكل مع مر الزمن. والمخزن لكي يؤدي مهمته هذه، فإنه يتجسس ويحاول هو الآخر التكيف مع التطورات المجتمعية التي تتخلل البلاد، فهو صانع انتخابات 7 شتنبر التي مرت إلى حد ما نزيهة، نزاهة لم تغير من طبيعة النظام التسلطية، فالألية جددت بشكل يتلاءم مع متطلبات المرحلة ولكن جوهر النظام المخزني التسلطي لم يطرأ عليه أي تغيير، فالمخزن يظل هو المتحكم في الاقتصاد، هو الذي يبيعنا الزيت وهو المتحكم في حليبنا وفي مناخنا وفي تأميننا وفي إعلامنا، فهو كل شيء وماعدا ه لشيء. غير أن طوق التسلطية الذي يعيش تحت وطأتها المجتمع المغربي، لم تعد مقبولة

الأمازيغية مسؤولية الجميع... لكن



عبدالله حيتوس*

وقدته، على أن حرصنا هذا لا يلغي حرصنا على التنبيه إلى مكان الخلل في استراتيجيات الفاعلين السياسيين حيال الأمازيغية، وحرصنا على التأكيد بأنه ثمة من يعتقد بان ربح المزيد من الوقت رهين بحل القضية الأمازيغية ما دام الزمن السياسي يعاندها ويمنع، وهؤلاء هم خصوم الأمازيغية والشعب الأمازيغي، هؤلاء هم الذين يجب الحذر منهم دون إقفال أبواب الحوار معهم.

*رئيس منظمة تامينوت

التأكيد على أنه تم تضخيم الحدث لأغراض سياسية بلا شك، والحال أنه لا شيء استثنائي يمكن الحديث عنه في علاقة حركة لكل الديمقراطيين (و لو أن اللقاء تم تحت باقطة فريق الأصالة والمعاصرة) مع الملف الأمازيغي لإعتبارات تتحدد أولاها في كون الحركة لكل الديمقراطيين أبعد ما تكون إلى حد الساعسة من التعاطي الإيجابي مع الملف الأمازيغي. فلا شيء يجيل في أوراقها إلى تصور واضح للقضية الأمازيغية، و تقرير الخمسينية حول المغرب الممكن الذي يعتبر أحد المراجع الأساسية للحركة، متخلف في تعاطيه مع الملف و اكتفى بالحديث الموجه جدا عن المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية. وثانيتها في كون مجد الحدث كان من نصيب السيد عالي الهمة والضجة الإعلامية كانت في صالحه، وحتى بقيت العكس فلم يسجل أي مكسب للأمازيغية. فهو لم يجار إلى طلب اللقاء بأي فاعل أمازيغي حسب علما و اعتذر عن حضور لقائين حول الملف الأمازيغي كمحاضر وصاحب تصور. إضافة إلى أن حركة لكل الديمقراطيين لم تعلن عن نيتها فتح الأبواب أمام النشاط الأمازيغي الراغبين في إعادة تشكيل المشهد السياسي وفق تصور رواد تلك الحركة، علما أنها تضم فعاليات من اليمين واليسار والناطرون.

إن حرصنا في البداية على التذكير على أن الأمازيغية مسؤولية الجميع، أردنا منه التأكيد على أن هدفنا هو

الثروة والسلطة بعد خروج سلطات الحماية، ذلك الغضب الذي حولته قيادات الحركة إلى وقود بخس الثمن لمحركاتها. و قد سعت الحركة في ذلك إلى إقناع دورين محوريين مترابطين - دور ضامن استمرارية أمل وثقة المجموعات الأمازيغية في جزء من أركان النظام، ودور كايح تطلعات المجموعات الأمازيغية الراضية لمشروع الحركة ولسياسات تقسيم الثروة والسلطة والقيم المعتمد من طرف التحالف الحاكم. كما أن الحركة الشعبية قد اعتمدت في تعاطيها مع الملف الأمازيغي، أسلوب المناورة بدل قيم الشفافية والوضوح. إن الشفافية شرط ضروري للمحاسبة وتقديم الحساب هو المدخل الوحيد لإقناع الرأي العام بأن الحركة جادة في تعاطيها مع الملف الأمازيغي. فطالما بقيت لغة الخشب هي السائدة في خطابها كما هو الشأن في كلمة السيد المحجوبي احرضان والمشهورة بالعدد 195 من جريدة أكراد، فلا شيء يمكن انتظاره منها. وأن الجامعة الربيعية للحركة مرتبطة بأجندة سياسية لا علاقة لها بتطورات الملف المطالب الأمازيغي. أجندة عنوانها الكبير إقصاء الحركة من المشاركة في حكومة عباس الفاسي، و الترتيبات لإعادة تشكيل المشهد السياسي بتأسيس حركة لكل الديمقراطيين.

أما بالنسبة للضجة الإعلامية التي رافقت لقاء السيد عالي الهمة مع بعض نشطاء الحركة الأمازيغية فيجب

رفعت المكونات الجموعية الأمازيغية منذ نهاية السبعينات، شعارات من قبيل الأمازيغية مسؤولية وطنية و الأمازيغية مسؤولية الجميع. وقد تم توظيف هذه الشعارات التي أطرت عمل التنظيمات المدنية الأمازيغية من طرف الدولة في لقاء أجدير. وتميزت السنوات التي مرت على ذلك اللقاء، بنهرب الفرقاء السياسيين بأختلاف تلاوينهم من تفعيل محتوى الشعارات الألف ذكرها.

و ضد مجرى الأحداث المتسمة بهجوم الحكومة على الكثير من التنظيمات الأمازيغية أبرزها الحركة الثقافية الأمازيغية والحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي، فوجدنا بمبادرتين مختلفتان من حيث طبيعتهما وأهدافهما، والتي تتمثلان في أشغال الجامعة الربيعية للحركة الشعبية وكذا الضجة الإعلامية التي رافقت لقاء السيد عالي الهمة مع بعض النشطاء الأمازيغ.

بالنسبة لأشغال جامعة الحركة الشعبية، فقد رفضنا الدعوة التي وجهها لنا منظموها وأبلغنا مناضلي تامينوت والرأي العام بأسباب الرفض المتمثلة أساسا في كون مشاركة الحركة الشعبية في أغلب الحكومات لفترة ما بعد إلغاء معاهدة الحماية، يجعلها مسؤولة بشكل مباشر على ما تعانته الأمازيغية لغة وثقافة وإنسانا. إن الثقل السياسي للحركة يعود فيه الفضل للمجموعات الأمازيغية المقتضية من تقسيم

مسيرة فاتح ماي بالرباط يعيون الصحافة الأمازيغية الحركة الأمازيغية تؤكد أن لا تراجع على مطلب الحكم الذاتي لكل مناطق المغرب



- الدولة المغربية بالتوقيع والمصادقة على الإعلان العالمي لحقوق الشعوب الأصلية.
- تقديم تعازينا الحارة لعائلة محرقة لياساساً ومطالبتنا بتقديم المسؤولين الحقيقيين للعدالة وإقالة حكومة عباس الفاسي.
- تضامناً مع جميع تسيقيات مناهضة ارتفاع الأسعار ومع الشعب المغربي في محنة الكثرة.
- مطالبتنا:
- بالإفراج الفوري عن جميع المعتقلين السياسيين للقضية الأمازيغية وكافة معتقلي الرأي.
- بتعديل دستور ديمقراطي علماني يقر اللغة الأمازيغية لغة رسمية.
- بتعميم مبدأ الحكم الذاتي على جميع مناطق المغرب في إطار نظام فدرالي متعدد في ظل وحدته، وإشراك السكان في تدبير الشأن المحلي.
- بالكشف عن مصير جميع المختطفين.
- بإدماج حقوقي للأمازيغية في التعليم والإعلام وجميع مرافق الحياة العامة.

● عبد النبي إد سالم

اتصالات بالتراجع عن المسيرة، إصدار أوامر بمنعها، مضايقات واستفزازات قبل انطلاقها

انطلقت مسيرة فاتح ماي على الساعة الحادية عشر صباحاً أمام مقر الاتحاد المغربي للشغل بحي الليمون بالرباط، في جو لم يسلم منه مناضلي الحركة الأمازيغية من مضايقات واستفزازات الأجهزة الأمنية بشتى تلوينها، التي نزلت بثقلها إلى عين المكان لرصد تحركات الفاعلين الأمازيغ بعد المحاولات الفاشلة التي قاموا بها لتثنيهم على المشاركة خاصة في هذه الظرفية الحساسة التي تمر منها القضية الأمازيغية وطنياً وإقليمياً، وقبله اتصل كل من باشا وقائد مقاطعة أكدال بالرباط مساء يوم الأربعاء 30 أبريل المنصرم، باللجنة المنظمة لإخبارها بأن وإلى الرباط أصدر أوامره الصارمة بمنع مسيرة الحركة الأمازيغية، غير أن مناضلي الحركة أصروا على المشاركة وبكثافة في تظاهرة تعد الأولى من نوعها بشوارع الرباط من حيث الكم ونوعية الشعارات والمطالب المرفوعة. المطالبة بالحكم الذاتي لكل مناطق المغرب أبرز شعار رُفِع لأول مرة أمام البرلمان المغربي

كانت أبرز الشعارات التي رفعتها الحركة الأمازيغية تلك المنددة بالاعتقالات التي طالت مناضلي الحركة الثقافية الأمازيغية القابعين في سجون المملكة بكل من مكناص وإمغرة وورزازات والرأسدية، والحكم السياسي الجائر ضد الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي، وكذا رفض تسليم الصولت القانوني للتنظيمات الأمازيغية ومنها المنتدى الأمازيغي لحقوق الإنسان، كما ندد المشاركون بسياسة الحكومة المغربية المثقلة في العائلات الفاسية التي تكن العداوة لكل ما هو أمازيغي من خلال نهب سياسة التماثل تجاه مطالب الأمازيغ في مجالي الإعلام والتعليم وباقي مناحي الحياة العامة، الأمازيغيون لم يبقوا عند هذا الحد بل طالبوا بالكشف عن مصير وحقيقة محتطفي القضية الأمازيغية وعلى رأسهم بوجمعة هيان، وكذا رموز المقاومة المسلحة ومنهم عباس لمساعي، كما ندد المشاركون بسياسة نزع أراضي سكان القبائل ونهب ثروات البلاد وارتفاع الأسعار، وكان أبرز شعار يرفع لأول مرة في شوارع الرباط مطلب الحكم الذاتي لكل مناطق المغرب وكانت اللافتة تضمنه وبكتابة بارزة «لا تراجع عن مطلب الحكم الذاتي لكل مناطق المغرب»

التنديد بسياسة فرنسا في تدخلها السليبي في ملف الأمازيغية ومطالبة الأمم المتحدة بحماية حقوق الشعب الأمازيغي

ندد مناضلو الحركة الأمازيغية المشاركين في مسيرة ماي 2008 بالرباط، بسياسة فرنسا تجاه حقوق الشعب الأمازيغي بالمغرب وشمال أفريقيا بشكل عام، وحملوا لها الكثير من المسؤولية فيما الت إليه أوضاع المغاربة بعد عام 1956، من خلال نواظورها مع المافيات والمشيات التي فككت وقضت على المقاومة الأمازيغية بالألة العسكرية الفرنسية، ومن خلال حمايتها للخنوة واستنزافها لإقتصاد المغرب عبر مافيات العائلات البورجوازية التي إستحوذت على السلطة والثروة، وطالب الأمازيغ من الدولة الفرنسية بالتراجع عن سياستها وإعادة النظر فيها، كما طالبوا الأمم المتحدة بحماية حقوقهم المشروعة وبأخذ مطالب الأمازيغ بحمل الجد.

المطالبة باستقالة الحكومة والإفراج الفوري عن المعتقلين السياسيين والتراجع عن حل الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي

لدى وصولها أمام مقر البرلمان المغربي رفعت الحركة الأمازيغية شعار «البرلمان المغرب زيرو الحكومة المغربية زيرو» وطالبت خلال وقفة أمامه بالإفراج الفوري عن المعتقلين الأمازيغ، الذين اعتقلوا لاشيء سوى لأنهم أبوا إلا أن يرفعوا أصواتهم عالياً دفاعاً عن الأمازيغية ضد كل ما من شأنه أن يمس القضية الأمازيغية، كما أبان مناضلي الحركة الأمازيغية على نضج كبير في التعاظم مع «محرقة العار» لياساساً التي ذهب ضحيتها أكثر من 60 مواطناً مغربياً، وحملوا كامل المسؤولية لممثلي السلطات الخزنية وطالبوا بتقديمهم للعدالة وفتح تحقيق حول ملابسات الحادثة من جميع الجوانب، واعتبروا مقبرة الناظور بالجريمة الخزنية الشنعاء، وأمام البرلمان تلقت اللجنة المنظمة البيان الختامي الذي طالبت من خلاله بالاقالة الفورية لحكومة عباس الفاسي.

ليبيا والطوارق والقبائل كلنا أمازيغيون

ندد المشاركون كذلك في المسيرة بالتعامل العنصري لمعمر القذافي مع أمازيغ وأمازيغية ليبيا، واعتبروا دعوته العنصرية حملة لإبادة الأمازيغ في أرضهم، كما دعا المشاركون كل من ليبيا والجزائر ومالي والنيجر إلى ضرورة احترام حقوق الشعب الطوارقي في حقه في الوجود والتنظيم، نددت المسيرة بالمجازر الشنعاء التي ترتكب في حق طوارق الصحراء.

مختصرات

- المسيرة تزعمها أطفال الحركة الأمازيغية حاملين العلم الأمازيغي، وكانت نسبة كبيرة من المشاركين في المسيرة من فئة الشباب.

- حاول أعضاء محسوبيين على البسار التشويش على المسيرة الأمازيغية من خلال محاولة منع أمين عام الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي من المشاركة في المسيرة تحت ذريعة زيارته لإسرائيل.

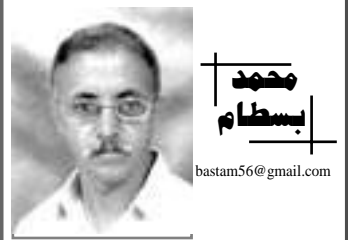
- تلقى العديد من الفعاليات الأمازيغية بالرباط بلاغات كاذبة على شكل رسائل مجهولة المصدر تخبرهم بالبقاء تاوادا فاتح ماي.

- تم التريض بالعديد من منظمي المسيرة من قبل أشخاص مشبوهين بعد نهاية المسيرة.

بيان الحركة الأمازيغية بالرباط فاتح ماي 2008

* تخليداً للمعيد الأمامي فاتح ماي، وسيرا على تقليدها السنوي لمشاركة الطبقة العاملة احتفالاً بعيد الشغل، تأتي تظاهرة الحركة الأمازيغية تحت شعار: "نوادا وطنية من أجل الحرية لتنظيمات ومعتقلي القضية الأمازيغية". وانطلاقاً من الوضعية السياسية المتأزمة التي تعيشها بلادنا على جميع الأصعدة: سياسياً، اقتصادياً، واجتماعياً، وثقافياً، وحقوقياً.

AAAL IDDEREN



الأمازيغية هجومات ونراجمات

يمكن لأي متتبع حاذق لما تنشره بعض المنابر، و ما يتسرب من بعض الدوايب المسيرة للشأن العام، و ما هو معاش يومياً، أن يكتشف ويستنتج أن هناك مخططاً هلامياً شكلاً يدبر لإبقاء الأمازيغية - خادمة - فقط للتغريب و التخليخ والهجنة و التشويخ، و بتجلى هذا المخطط في الهجمات الإعلامية المكتوبة الأخيرة التي حطمت «المساء» رقماً قياسيها فيها من خلال تديسيس بعض الأفكار و التعابير المحرصة ضد الأمازيغية و المخربة لهذه الرؤية العام، كريط الفعل الأمازيغي بنظرية المؤامرة التي تجوزت حتى في مهدها، إلى درجة اتهام نشطاء الحركة الأمازيغية المدافعين عن الوحدة الوطنية من خلال توحيد و معيرة اللغة الأمازيغية كغيرها من اللغات العالمية، بكونهم يسعون لقتل ما أسمته الجريدة ب «لهجاتها»، كان أمور الوطن الثقافي و اللغوي لن تستقيم في عرف أهل «المساء» إلا بإبقاء الوضع على ما هو عليه، أي بإبقاء المغرب هامشاً للمشرق و أهل الخليج الذين لا تهم بعضهم سوى ربات الحجال، أضف إلى كل هذا ما أعطى إلى «شيخ» الجامعة الربيعية «للحزب» الذي ما فتى يدعي دفاعه عن الأمازيغية منذ سنة 1958، من هالة و إبران، في الوقت الذي تم الاحتفاء بإشارات عابرة للمثقى الناظور و الرباط، و غيرهما من الملتقيات الحادة، إذ السائد في عرف هذه الأقدام هو النفخ المبالغ فيه في القضايا الهامشية، و تتزامن هذه الهجمات و ما يتسرب من دهاليز الجهات المنظرية للتربية و التكوين من كون احتلالنا المؤخرة المؤخرة في جودة التعليم يعود في عرفهم إلى بعض الشذرات التي تسمى عندهم فتحاً مبنياً في ما يتعلق ب «إدماج» الأمازيغية في المسارات الدراسية، كان هذه الأخيرة هي «أم» العضلات، و بإقصائها سيرتاح أحفاد «اللاطفين» المستفيدين من ريع «اكس لبيان» و منابرهم الإعلامية حتى يتفرغوا، لا إلى مشاكلنا، و إنما إلى قضاياها، و هذه هي الوضعية التي أنظمتها، و هذه هي الوضعية التي ترتبها لنا هذه «النخبة» الإعلامية و المسؤولة، و حتى ما إذا تفضلوا و تصدقوا ببعض التبرعات على الأمازيغية، فلتكن تحت كنف و مظلة: العروبة و التغريب، و ما عدا ذلك فتهدد للبلاد و العباد، و فتتبت و تعصب و عنصرية، و غيرها من مفردات القاموس المشرقي و الخليجي الذي نجحت الفضائيات البتروودولارية في نشره، و حتى ينجح هذا المخطط يتم تضييق الخناق على الأمازيغية في وسائل الإعلام العمومية مقابلة اللغتين العربية و الفرنسية، إضافة إلى ما يحدث في القطاع السنيمائي و الإذاعي، و أمام هذه الوضعية، هل ستبقى الحركة الأمازيغية و فعاليتها الجادة تتهدج و تتابع بعض هفواتها دون إنتقاد و لا تصحيح، دون التفكير في تجميع هذه الكفاءات العلمية و الإبداعية و الحقوقية و الإعلامية و التنموية الجادة بكل اختلافاتها و تنوعاتها من أجل البحث جماعي قوي إلى أحد الأحزاب السياسية وفق شروط برامجة و إيديولوجية و تنظيمية، أو بتأسيس إطار سياسي بطريفة عقلانية معقلنة مدروسة شكلاً و مضموناً، مع العلم أن السياسي المتمرس لا يقدم على إغلاق أبوابه كلية تجاه محيطه الواقعي، و يبحث عن السرياليات.

إدماج المخرفين أكبر تحدي ترفعه الجامعة الملكية للرياضات الوثيرية والرشاقة البدنية

تأسست الجامعة الملكية المغربية للرياضات الوثيرية والرشاقة البدنية التي ترأسها الأنتسة سلمى بناني في 19 أكتوبر 1996، فلم تكن توجد هذه الرياضة قبل هذا التاريخ بالمغرب، وتحدد دور الجامعة في إدخالها لأول مرة إلى المغرب، وبالفعل تم نشرها على صعيد العديد من الأندية المغربية، وكان الهدف الرئيسي آنذاك هو تكوين الأطر والحكام والممارسين. حاليا تتوفر هذه الرياضة على خمسة وعشرين حكم وطني، وأزيد من عشرة ألف منخرط، وأزيد من 200 مدرب دولي، وأزيد من ثلاثة آلاف رياضي يمثلون المغرب في البطولات الوطنية والدولية. لقد حازت الجامعة على 14 ميدالية على الصعيد الدولي، منها ميدالية ذهبية في بطولة العالم لسنة 2005، ومن ضمن الأنشطة التي نظمتها الجامعة بطولة العالم في الرياضات الوثيرية والرشاقة البدنية في أكادير سنة 2001، شارك فيها أزيد من ألف متنافس، ينتمون إلى 30 دولة، حلوا بالمغرب من كل أنحاء العالم، وهكذا إنكبت الجامعة على الأعمال الخيرية والتوعوية بحيث ركزت في هذا الصدد على الأحياء الشعبية، فاقتربت من فئة الشباب خاصة المخرفين منهم والمنقطعين عن الدراسة والنحدرين من أوساط مهمشة وفقيرة جدا، من أجل المساهمة معهم في حل مشاكلهم ولو نسبيا، وذلك باحتضانهم من طرف الجامعة لتكوينهم في مهن مربية رياضة الإيروبيك بالمجان، وحاليا تتوفر على المئات من الشباب الذين تم انتشالهم من عالم التسكع والانحراف ويعملون كمدربي الإيروبيك، ويعيشون من هذه الرياضة، ويعتبر هذا أكبر تحدي وافتخار للجامعة.

وتوجد حاليا رياضة الرشاقة البدنية والإيروبيك في العديد من المدن المغربية في طنجة، بني ملال، واد زم، تطوان، أكادير، الداخلة، السمارة... وهي رياضة رائعة تمتاز بخصوصيات كونها تهم كل أفراد العائلة لأنها ليست نوع واحد بل تتكون تقريبا من خمسة أو ستة عشر نوعا، (تستيب، بيل، تاي بو، بادي كومبا، البادي آتاك، الإيروبيك، سكرتيسينغ...) وهذا ما يجعلها تلقى إقبالا من طرف الجميع بحيث يمكن لكل شخص ممارسة النوع الذي يهجه، كما أن هذه الرياضة لا تقتصر فقط على الشباب بل تهم جميع الفئات العمرية، فهناك نوع من الرياضات الخاصة بالأشخاص المسنين ك Stretching، كما أن الأطفال الذين يحبون الرقص يمكنهم ممارسة الهيب هوب، أما الشباب فيمكنهم ممارسة تستيب بيلات، إذن هذه الرياضة عائلية بطبيعتها وتهم جميع الفئات بحيث لا تتطلب استعمال ألبات باهضة، فكل ما تتطلبه بذلة رياضية وموسيقى، وهذا شيء متوفر حتى لدى الأسر الفقيرة، كما أنها لا تتطلب وجود مكان محدد لممارستها، فيمكن ممارستها داخل البيت أو خارجه وحتى في المطبخ، بالإضافة إلى أنها رياضة طبيعية بامتياز، لأن الدكتور كينيت كوبوغ الطبيب الأمريكي المختص في جراحة القلب هو من ابتكرها أواخر الستينيات، من خلال عدة أبحاث فيما يخص الحركات التي تمكن من تقوية وتحريك القلب، فكتشف بذلك رياضة الإيروبيك، وهي كلمة لاتينية تتكون من كلمتين "أيرو" تعني تهوية "وبيك" تعني القلب الإيروبيك إذن تعني تهوية القلب.

لم يكن نشر هذه الرياضة بالمغرب سهلا، رغم صعوبة البداية بحيث أن المغاربة يعتقدون بأن هذه الرياضة خاصة بالنساء لهذا لا بد من الإستعانة بأطر رجالية للقيام بتدريبات في هذا المجال بهدف إلغاء فكرة أن هذه الرياضة نسائية، فهي رياضة لكلا الجنسين، كما أن العديد من المغاربة يعتقدون أن هذه الرياضة تخص الشرائح الغنية، لكنها تخص جميع شرائح المجتمع وهذا ما يلاحظ الآن بحيث تمارس في أندية وسط الأحياء الفقيرة. والعائق الذي واجهه هذه الرياضة في البداية هو عمر الرئيسة، بحيث كانت سلمى بناني لا تتجاوز الأربعة والعشرين سنة. ليست هناك شروط للإنخراط في الجامعة فبالنسبة للأندية يجب أن يكون النادي تابع للجامعة، أما المدربين فلا بد أن يكونوا منخرطين في الجامعة، وحاصلين على الدبلوم في هذا المجال سواء وطنيا أو دوليا وأن يتمتعوا بصحة جيدة، أما بالنسبة لمن يريد ممارسة هذه الرياضة فيمكنه ذلك دون شروط، فهي رياضة تخص الجميع. وبما أن الرياضة الوثيرية هي رياضة متنوعة فكرت رئاسة الجامعة في تنظيم مهرجان الرشاقة البدنية تحت شعار (الاسترخاء واكتساب اللياقة البدنية) بمراكش، استغرق ثلاثة أيام و تضمن دروسا في الرشاقة البدنية من تأطير مدربين دوليين، كما تم تنظيم ندوات ومحاضرات في الطب الرياضي بالإضافة إلى معرض للتجهيزات الرياضية، وقد عرف المهرجان نجاحا وإقبالا كبيرين. وتعاثي الجامعة من مشكل التمويل، وبالمنااسبة فعلى جميع الشركات المهتمة بالرياضة احتضان مثل هذه التظاهرات، ولم تحصل الجامعة خلال التظاهرة الأخيرة التي نظمتها إلا على القليل من الدعم مما أدى في النهاية إلى عجز مالي مهم. ورغم ذلك فرياضة الإيروبيك لها مستقبل، لأنها رياضة تمارس عن طريق الاستماع إلى الموسيقى، مع العلم أن الإنسان ليس المغربي فقط بل في كل أرجاء العالم يعيش قلقا وضغطا كبيرين، ورياضة الإيروبيك هي المنتفخ الوحيد مما يجعل لها مستقبل، وقد لقيت في المناطق الصحراوية إقبالا كبيرا لأن المرأة الصحراوية أمنت بأن البدانة لها سلبيات على مستقبل صحتها رغم أنها كانت تدخل ضمن معايير جمالها.

اعتبرت سلمى بناني، رئيسة الجامعة الملكية للرياضات الوثيرية والرشاقة البدنية، تأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية مسألة أساسية، وقالت إن كل من يحمل العلم الوطني هو مغربي بغض النظر عن كونه مسلما أو يهوديا أو أمازيغيا، وطالبت بإعادة كتابة تاريخ المغرب بشكل دقيق. ولاحظت سلمى تحسنا كبيرا في وضعية الأمازيغية في الإعلام ورفضت تسييس القضية الأمازيغية، كما أكدت على أن ترسيم تيفيناغ لكتابة الأمازيغية عقد الأمر أكثر، تفاعيل أخرى عن شخصية سلمى بناني نجدها في نص الحوار التالي.

سلمى بناني، رئيسة الجامعة الملكية المغربية للرياضات الوثيرية والرشاقة البدنية، للعالم الأمازيغي تكلمت الأمازيغية لهدم الحواجز بين فاس والرباط والسواسة

وهذا اعتراف بالمجهود الذي أبدله في الجانب الجمعي وفي إطار المباريات التي تقوم بها الجامعة.

● ألا ترى أن هناك إقصاء للنساء الأمازيغيات فيما يخص جائزة خميسة؟

● أعتمد أنه ليس هناك إقصاء من نوع ما، فقد كانت نساء أمازيغيات من بين المرشحات لنيل هذه الجائزة من قبيل الفنانة الأمازيغية شريفة كرسبت. وفيما يخص جائزة خميسة لا بد أن نضع في الحسبان أن هناك لجنة تضم لجنة أخلاقية ولجنة الإعلام وكل لجنة تضم عشرة أعضاء، ولا أعتمد أن جميع هؤلاء الأعضاء عنصرين إلى درجة تجعلهم يقصون الأمازيغيات، ولا أرى ما يستدعي ذلك. وأعتقد أن المغاربة الآن في إطار تجاوز تلك الحزازات التي تفرق بين الأمازيغي وغير الأمازيغي خاصة مع ظهور المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وإدراج برامج تعنى بالأمازيغية في القناتين.

● في نظرك هل تحتاج المرأة المغربية فقط لخمسة للإعتراف بمجهودها؟

● شخصيا، لا أقول بوجود يوم خاص للمرأة لأن المرأة في اعتقادي دائمة العمل على امتداد 365 يوم فلا يمكن الإقتصار على يوم واحد لتكريمها ولو أن تكريم المرأة يبقى شيئا جميلا إلا أنه في نظري عامل تفرقة بينها وبين الرجل وشخصيا لا أؤمن بالتفرقة سواء بين الرجل والمرأة، كما لا أؤمن أيضا بالتفرقة بين العرب والأمازيغ، وللمرأة ما يميزها عن الرجل والعكس صحيح، ولا يحتب لهما النجاح إلا عند توحدهما.

● درست العلوم السياسية والعلاقات الدولية بباريس وموازاة مع ذلك درست الرياضة الوثيرية والرشاقة البدنية بأمريكا، كيف زوجت بين مجالين مختلفين؟

● التحقت بالولايات المتحدة الأمريكية لدراسة اللغات، درست الأدب الإنجليزي والأدب الإسباني وفي أمريكا تعرفت على رياضة الإيروبيك، وتابعت دراسة مادة العلاقات الدولية والعلوم السياسية بفرنسا، وبهذه الدولة بدأت ممارسة رياضة الإيروبيك فاحببتها.

● كيف حاولت المزوجة بين الميدان السياسي والرياضي؟

● الرياضة بالنسبة لي هوية مظهرها مثل الفن التشكيلي والموسيقى، ولكن تتقى الدراسة أهم الأشياء بالنسبة لي.

● إن خبرناك بين السياسة والرياضة ماذا تختارين؟

● بالسياسة يمكن خدمة الوطن وبالرياضة كذلك، رغم أن السياسة تعتمد على الخفاق والحيال على عكس ممارسة الرياضة، والمغرب الآن محتاج للسياسة والرياضة معا.

وهذا شيء رائع. أما إلزامية تدريس الأمازيغية فهو خطأ كبير، كما أن كتابتها بحرف تيفيناغ عقدت الأمور أكثر، فهناك العديد من الناس يريدون تعلم الأمازيغية من أجل التواصل وليس تعلم كتابتها، فهناك من يرفض تعلمها بعد ترسيم كتابتها بحرف التيفيناغ، وهذه ليست عنصرية بل فقط لتسهيل انتشار اللغة الأمازيغية، فأنما مثلا أتكلم اللغة الكورية ولا يهمني كتابتها لأن الهدف هو التواصل. واعتبارا لكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية ولغة القرآن، لا يجب أن يشكل هذا عقدة لغبر العرب، ولا يجب أن ننسى أن الأمازيغ هم أول من دافع وحافظ على اللغة العربية، وأنهم الأكثر تشبها بالإسلام والدليل على ذلك هو تواجد أكبر عدد من المدارس الدينية العتقة بالمناطق الأمازيغية.

● هل هذا الرفض لحرف تيفيناغ راجع لصعوبة الكتابة به أم ماذا؟

● بالعكس الحرف سهل، فانا استغرقت في تعلم حرف تيفيناغ ثلاثة أشهر فقط، فتعلم ثلاثة وثلاثين حرف سهل جدا وفي وقت قصير، وما أقصده في هذا الصدد هو عدم إلزامية كتابتها بحرف تيفيناغ.

● ولكن هناك من يقول بان كتابة اللغة الأمازيغية بحرف تيفيناغ هو ميزة ينفرد بها المغرب؟

● ربما كذلك، وأنا أحترم هذا الرأي. لماذا كان شعورك وانت تفوزين بجائزة خميسة؟ وماذا تعني لك هذه الجائزة؟

● بالنسبة لي، ليس فوزا بل هو تشريف، وهناك نساء يقمن بمهام جبارة ويستحقن أكثر من ذلك، في الحقيقة سعدت بهذا التشريف وقد كنت من المرشحات لنيل جائزة خميسة في سنة 2004 ورفضت لاعتبارات معينة لكن السنة الحالية تم التأكيد على منحي هذه الجائزة،

● ما الهدف من إطلاق حملة تجريم العنف الأسري؟

● من خلال العمل الميداني الذي قامت به لجنة نساء أزطا، التابعة للشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة، فيما يخص قضية المرأة، لما يقارب سنة ونصف لاسمنا تنامي ظاهرة العنف ضد المرأة كما أبانت عن ذلك الإحصائيات الرسمية للجمعيات النسائية التي تشتغل في هذا المجال، إذ يحتل العنف الزوجي الصدارة بنسبة 74 في المئة، وللدن من هذه الظاهرة وحماية للأطفال وأفراد الأسرة، كان لا بد من إعادة النظر في قانون الأسرة والعمل من أجل صدور قانون يجرم كل أشكال وأنواع العنف الأسري، ولهذه الغاية تم إطلاق حملة ترفعية ووظفنا فيها الدليل العملي المرافق للمصق والموضح لنماذج من حالات العنف الأسري.

● ما القيمة المضافة لهذه الحملة وما دورها في حماية النساء من العنف الأسري؟

● تهدف الحملة الترفعية التي أطلقها لجنة نساء أزطا بشراكة مع Global Rights إلى خلق قانون قائم بحمي من العنف الأسري، ولماء الفراغ القائم في التشريع الوطني، والذي يعرف نقصا كبيرا في المجالات التي تتناولها المساطر المعتمدة فيه، والتي لا تلامس موضوع خصوصية العنف الأسري. أما بالنسبة للشق الثاني من سؤالكم، فإن انخراط كل القطاعات في محاربة ظاهرة العنف الأسري، كما بين مشروع القانون المقترح، يعتبر من بين مهام هذه الحملة حيث سنحاول التركيز على تغيير أسلوب تعامل الضابطة القضائية والإدارية والأطباء... الخ، ومن



سلمى بناني بالزي الأمازيغي



سلمى لحظة فوزها بخميسة

أسئلة - أمينة زيوال عضو لجنة نساء أزطا

المنظر أن تكون هذه الحملة وسيلة لتحد المرأة لأول مرة بالمغرب محاورين يتعاملون مع ظاهرة العنف الأسري بشكل مسؤول واستثنائي، وسيمكن ذلك المرأة المعنفة من العيش مع أطفالها في أمان مادي ومعنوي بعيدا عن العنف أو معه وبشروط تضمن سلامتها وأمنها. كما نعتقد أن هذه الحملة سوف تعزز اتفاقية التمييز ضد المرأة، علما أن العنف موضوع الحملة، نقصد به وكما جاء في الاتفاقية المذكورة، كل ما يلحق ضررا أو ألما جسديا كان أو عقليا أو جنسيا أو نفسيا، أي كل ما يمكن أن ينال من تمتع المرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

● ما موقع المرأة الأمازيغية في حملة لجنة نساء أزطا؟

● إن لجنة نساء أزطا تشتغل وفق مقررات مؤتمرات الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة، تعمل على أن تعم المطالب الأمازيغية جميع المجالات والقطاعات، خاصة وأننا نؤمن بأن دولة الحق والقانون لا يمكن تحقيقها إلا على ضوء شعار " لا ديمقراطية بدون أمازيغية، ولا أمازيغية بدون ديمقراطية". لذلك يلاحظ كل متتبع أن عملنا في إطار هذه الحملة ضد العنف الأسري يلامس كذلك العنف اللغوي والثقافي والهوياتي الذي يمارس ضد المرأة الأمازيغية، وفي نفس الاتجاه فإن الحملة اعتمدت أدوات تواصلية تحسيسية وترافعية وعلى رأسها اللغة الأمازيغية بحروفها الأصلية تيفيناغ وهو ما يعكس الدليل والمصق في نفس الوقت.



أمينة زيوال



أمينة زيوال

لجنة الدفاع عن الأمازيغية في التلفزيون تراسل محمد السادس

اللجنة الوطنية للدفاع عن الأمازيغية
في التلفزيون

الرباط في: الجمعة 18 أبريل 2008

حضرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

السلام عليكم ورحمة الله

أما بعد،

لقد كان لقراركم الحكيم الذي أعلنتموه في خطاب أجدير التاريخي بضرورة النهوض بالأمازيغية و تبويثها المكانة التي تستحق و اعتبار ذلك مسؤولية وطنية، الأثر الطيب و العميق في نفوس المغاربة، و قد تلى ذلك إنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية الذي بذل قصارى جهده لنقل قراركم إلى حيز التنفيذ بتعاون مع المؤسسات الحكومية، غير أن الكثير من العراقيل و العوائق سرعان ما ظهرت في طريق المؤسسة الفعلية للأمازيغية، و أصبحت تهدد المكاسب القليلة التي تحققت بالتراجع و الإنمحاء، و خاصة في مجالي التعليم و الإعلام.

و في هذا الصدد قمنا في اللجنة الوطنية للدفاع عن الأمازيغية في التلفزيون بالتدخل لدى السيد الوزير الأول و لدى الوزارة الوصية على قطاع الإتصال ، و لدى نواب الأمة و المستشارين، من أجل توفير ميزانية خاصة للقناة الأمازيغية التي لم تخصص لها أية اعتمادات في قانون المالية للسنة الحالية، و بفضل تعليماتكم السامية أقرت الحكومة في نهاية السنة المنصرمة الميزانية المطلوبة، إلا أن مشروع القناة لم يتم الإعلان عنه رسميا حتى الآن، مما حال دون أن يأخذ مسلسل إنشاء القناة مجراه، و جعل النسيان يطال من جديد هذا المشروع الذي من شأنه أن يستجيب لانتظارات جمهور غفير من المواطنين المغاربة داخل المغرب و خارجه، فلم يبق لنا إلا أن نلجأ إلى جلالتم نلتمس تدخلكم لإخراج هذه القناة إلى حيز الوجود.

وتقبلوا منا يا جلالة الملك أسمى عبارات التقدير و الإجلال و الاحترام.

و السلام

لجنة الدفاع عن الأمازيغية في التلفزيون تسجل استمرار الوضع المتردي للأمازيغية في التلفزيون

أصدرت لجنة الدفاع عن الأمازيغية في التلفزيون يوم الجمعة 18 أبريل الماضي بيانا إلى الرأي العام الوطني و الدولي، و بعد تدارس وضعية الأمازيغية في القنوات التلفزية خلصت اللجنة إلى ما يلي:

* بالنسبة للقناتين الأولى والثانية سجلت اللجنة أنهما ما زالتا لم تفيا بوعودهما التي التزمتا بها منذ يناير 2006، حيث تراجعنا عن عدد من البرامج السابقة كما لم تقوما حتى الآن بإنتاج ما تعهدتا به من أعمال درامية بالأمازيغية (12 فيلم و مسرحية في السنة) وكذا الحصص المخصصة للمنوعات الفنية مع غياب برامج النقاش الثقافي والسياسي و برامج الطفولة والإرشاد اليومي.

* بالنسبة للقنوات الرابعة والسادسة والرياضية سجلت اللجنة استمرار تجاهل الإنتاج بالأمازيغية، و التماذي في اعتماد التصور القديم القاضي باستعمال العربية في الحديث عن الأمازيغية.

* بالنسبة لمشروع القناة الأمازيغية (السابعة)، تبين مرة أخرى انعدام أية إرادة لدى الأطراف المعنية لإيلاء الأهمية المطلوبة لإخراج القناة إلى حيز الوجود، حيث رغم إفراج الحكومة عن ميزانية خاصة لهذا المشروع بتعليمات ملكية منذ نهاية السنة المنصرمة، إلا أنه تم تجميده باصطناع عراقيل جعلته عرضة للنسيان من جديد، مما أدى إلى مرور أربعة أشهر دون أن يتم فيها الإعلان عن إنشاء القناة وإطلاق مسلسل تهيئتها وإعدادها للإنتاج و البث الذي سيحتاج إلى عدة أشهر، مما أصبح يهدد بمرور سنة 2008 دون انطلاق القناة.

* وقد قررت اللجنة أن تبعث برسائل في الموضوع إلى الديوان الملكي وإلى الوزير الأول والجمعيات الأمازيغية.

2008 31 99 Dh TTC/X 6 20 MEGA

Menara ADSL

العالم الأمازيغي

Le Monde Amazigh

العالم الأمازيغي

DIRECTEUR RESPONSABLE: AMINA IBNOU-CHEIKH - DEPOT LEGAL: 2001/0008- ISSN:1114-1476 - N°96 Mai 2008/2958 - PRIX: 5 DH /1,5 EURO

Le Gouvernement Catalan a entrepris une importante mission de coopération au Maroc

Le gouvernement Catalan a entamé une mission institutionnelle au Maroc, les 9 et 10 avril derniers, où il a signé plusieurs accords de coopération économiques et financières avec le Maroc.

Le président du Gouvernement Catalan, le socialiste José MONTILLA, accom-

pagné de son vice-président Josep-Lluís CAROD-ROVIRA, à la tête d'une délégation de plus de 50 hommes d'affaires, ont rencontré des représentants du Gouvernement marocain en la personne de Salaheddine MEZOUAR, Ministre des Finances, afin de voir les possibilités et opportunités d'investissement au Maroc. Du même, ils ont rencontré M. Moulay Hafid EL ALAMY, président du patronat marocain pour la signature d'un protocole d'accord en faveur du renforcement et de la promotion des PME au Maroc ainsi que la mise en relation entre les PME des deux pays.

Dans un de ses discours, Mr José MORTILLA avait précisé que « la Catalogne et le Maroc, chacun a son niveau, entament de considérables efforts afin de moderniser leurs infrastructures, et cela dans le but de les adapter au niveau exigé, par l'intense compétition globale et par la croissance des flux bilatéraux des travailleurs et touristes ».

En relevant l'importance de la signature d'un accord de coopération entre les ports Tanger Med et Barcelone, il souligne que « la Catalogne et l'Espagne aspirent à devenir des agents positifs dans ce processus de transformation de



l'économie marocaine, pour cette raison, comme je dis, l'accord signé entre le port de Barcelone et celui de Tanger est un pas important et une décision stratégique. Tant que les connexions et les relations que nous maintenons soient meilleures, plus d'opportunités de travail et d'investissements, que nous allons générer entre les deux pays ».

Lors de sa conférence de presse donnée à l'hôtel Golden Tulip Farah, et à la question de l'un de nos journalistes de «Le Monde Amazigh», à propos de l'ouverture d'une représentation diplomatique au Maroc, le président Catalan a répondu que le nouveau statut d'autonomie, approuvé depuis un an, leur permet d'ouvrir leurs propres représentations diplomatiques à l'extérieur. La première venait d'être inaugurée à Berlin, et deux autres sont prévues toujours en Europe. Il a souligné que le Gouvernement Catalan a fait beaucoup de travail en ce qui concerne la coopération, dont le Maroc est un pays prioritaire. Ils ont investi 2.200 millions d'€ pour les ONG, et font un grand effort en faveur de l'intégration et de l'accueil des marocains, en leur facilitant l'acquisition des langues vernaculaires de la Catalogne, à savoir, le catalan et l'espagnol.

La S.N.E.P. (Société Nationale d'Electrolyse et de Pétrochimie) du Groupe Miloud Chaâbi a réalisé de très bons résultats pour 2007

La Société Nationale d'Electrolyse et de Pétrochimie (S.N.E.P.) filiale du Groupe Miloud Chaâbi, Ynna Holding a réalisé de très bons résultats pour l'exercice 2007. Son chiffre d'affaires



Miloud CHAÂBI

(CA) a progressé de 9,2 % à 947 Millions de Dirhams. Lors de la conférence de presse dirigé par le PDG Miloud CHAABI, qui a préféré l'utilisation de la darija au cœur de la bourse de Casablanca, tenu le mercredi 2 avril dernier et à laquelle a pris part notre journal Le monde Amazigh, les responsables de la S.N.E.P. ont présenté les résultats de l'exercice 2007. A part la progression de CA, la société a affiché un Ebitda à 163 millions de DH, avec une hausse de plus de 30,5% et un résultat net de 118 millions de DH, avec une progression notable de 51,3%. Sa situation financière est solide avec un Fond de Roulement (FR) de 123 millions de DH, en hausse de 16 %. Le conseil d'administration a proposé à l'assemblée générale un versement de dividende de 31 DH par action correspondant à un taux de distribution de 63 % du résultat net. Les investissements engagé en 2007 ont été de l'ordre de 110 millions de DH, qui ont permis la réalisation de projets contribuant à l'augmentation de la capacité de production de l'unité d'électrolyse de 30% ; à l'économie de l'énergie avec une baisse de 5% de la consommation d'électricité et à l'économie de la matière première qui a connu une réduction de la consommation du sel à 10%. Mr. Miloud CHAABI, en réponse aux journalistes qui ont répondu en masse à la dite conférence de presse, a souligné le respect de l'environnement de sa société d'électrolyse et de pétrochimie (principal productrice de soude et de l'eau de javel) et se dit prêt à la compétition, et il a souhaité juste que les autorités gouvernementales fassent leur bulôt en luttant contre la contrebande et la corruption !

LA FONDATION BMCE BANK ET LE MINISTÈRE DE L'ÉDUCATION NATIONALE UN PARTENARIAT EXEMPLAIRE EN FAVEUR DE L'ÉDUCATION SCOLAIRE ET PRÉSCOLAIRE

Sous le Haut Patronage de Sa Majesté le Roi Mohammed VI, la Fondation BMCE Bank, en partenariat avec le Ministère de l'Éducation Nationale a organisé un important séminaire international sur le thème « Pour le développement d'un préscolaire accessible et durable » les 22 et 23 avril derniers à Rabat.

Madame Latifa Labida, Secrétaire d'Etat auprès du Ministère de l'Éducation Nationale, de l'Enseignement Supérieur, de la Formation des Cadres et de la Recherche Scientifique et Dr Leïla Mezian Benjelloun, Présidente de la Fondation BMCE Bank, en présence de M. Othman Benjelloun, Président de BMCE Bank ainsi que d'autres personnalités, ont procédé à l'ouverture du séminaire international sur le thème « Pour le développement d'un préscolaire accessible et durable ». Cette rencontre a réuni un important auditoire composé d'experts de l'éducation du Maroc et des pays frères et amis : Le Sénégal, La France et le Canada.

Au cours de cette rencontre, ponctuée le deuxième jour, par une visite du site de l'École Medersat.Com de Bouskoura, plusieurs experts se sont penchés, au travers d'ateliers sur le développement des capacités intellectuelles, émotionnelles, physiques et sociales des enfants préscolarisables, sur les caractéristiques spécifiques de la formation et de la supervision des Educateurs en matière de Préscolaire ainsi que sur les conditions d'implantation et d'organisation requises afin que le préscolaire, au Maroc, soit accessible et durable.

Dans son allocution d'ouverture, la Secré-



taire d'Etat, Mme Latifa LABIDA a salué « la contribution généreuse et socialement responsable de la Fondation BMCE Bank à l'amélioration du système éducatif dans notre pays ». Rendant hommage à M. Othman Benjelloun, Président de BMCE Bank et à Dr Leïla Mezian Benjelloun Présidente de la Fondation, elle a évoqué « les réalisations concrètes sur le terrain » de la Fondation qui représentent « une contribution tangible à l'effort national entrepris pour l'amélioration du système éducatif de la formation et de la réhabilitation de l'école Marocaine ». Pour sa part, Dr Leïla Mezian Benjelloun a souligné que « la Fondation BMCE Bank est disposée à promouvoir le préscolaire, en dotant de classes spécialisées la quarantaine

continuité de la vie familiale dans le dispositif général des systèmes éducatifs. Il a vocation à préparer l'enfant à l'école élémentaire, de stimuler, dans un environnement linguistique en cohérence avec son milieu, ses capacités émotionnelles et intellectuelles ainsi que la création artistique associant le jeu, la réflexion, l'expression, l'observation et le partage.

Les conclusions du séminaire ont porté, parmi de nombreuses recommandations, la mise en place d'une stratégie et d'un plan d'action spécifiques au préscolaire, aux termes desquels seraient établis un référentiel de compétences devant être acquises par les enfants en fin du cycle préscolaire, un référentiel - métier des éducateurs ainsi qu'un référentiel

d'école Medersat .com qui seront bâties au cours des deux prochaines années ». Il fut souligné à l'occasion des travaux, la place qu'occupe le préscolaire, en tant que

de supervision pédagogique. Une place privilégiée devrait être accordée aux langues maternelles en tant qu'outils déterminants pour socialiser l'enfant et lui faciliter l'acquisition des apprentissages de base.

La Fondation BMCE Bank, a indiqué Mme Benjelloun, s'engage « à mettre à disposition des Centres de Formation du Ministère de l'Éducation Nationale à travers le Royaume, "la mallette pédagogique pour le préscolaire" » que la Fondation a récemment élaborée. Cette "mallette" consigne les choix pédagogiques, les domaines d'apprentissage et les compétences que les élèves doivent acquérir, de même que des outils pratiques pour la conduite effective des classes du préscolaire pour des enfants âgés de 4 à 6 ans. Ce sont pas moins de 100 compétences qui sont évoquées dans la Mallette, liées à l'acquisition par l'enfant, du langage, au savoir "vivre ensemble", à l'éducation physique, à l'appréhension du monde vivant, à l'environnement, au temps et à l'espace, à la matière, aux mathématiques voire aux arts et à la littérature !

Deux centres de formation des éducateurs au préscolaire, a annoncé la Présidente de la Fondation BMCE Bank, sont prévus d'être créés respectivement à Bouskoura dans la région de Casablanca, en tant que Zone Arabophone puis à Boukana dans la Province de Nador, en tant que région amazighophone. Ils seront ouverts tant aux ressources humaines affectées au programme Medersat.Com qu'à celles issues de l'alliance entre l'école Medersat.Com et les écoles publiques avoisinantes organisées en réseau autour d'elle.

ALLOCUTION DU DR. LEÏLA MEZIAN BENJELLOUN, PRÉSIDENTE DE LA FONDATION BMCE BANK

Madame La Secrétaire D'Etat,
Messieurs les Présidents d'Universités,
Messieurs, Dames les Ambassadeurs,
Messieurs, Dames les Directeurs Centraux
et Directeurs d'Académies Régionales,
Mesdames et Messieurs,

C'est un privilège de m'adresser à cet important auditoire, composé d'experts de l'éducation, procédant du Maroc et de pays frères et amis, à l'occasion de ce Séminaire international organisé à Rabat par la Fondation BMCE Bank, en partenariat avec le Ministère de l'Éducation Nationale.

Je voudrais, plus particulièrement, exprimer notre fierté que cette rencontre soit placée sous le Haut Patronage de Sa Majesté le Roi, lui conférant alors un prestige inégalé.

Nous vous remercions, Mesdames et Messieurs, d'être si nombreux à nous rejoindre dans la réflexion qui sera menée au cours de ces deux journées sur le thème du « Développement d'un Préscolaire accessible et durable ».

Hommage est rendu à Monsieur le Ministre, Ahmed Akhchichine d'avoir mobilisé, pour cet événement, plusieurs de ses proches collaborateurs permettant, ainsi, que soient ici rassemblées les forces vives du Ministère de l'Éducation Nationale.

Je voudrais plus particulièrement saluer Madame la Secrétaire d'Etat, Latifa Labida d'avoir bien voulu honorer cette rencontre de sa présence et ainsi représenter Monsieur Le Ministre, retenu par ailleurs.

Au cours de ces deux journées, d'éminents experts vont se pencher, au travers d'ateliers (i) sur le développement des capacités intellectuelles, émotionnelles, physiques et sociales des enfants préscolarisables, (ii) sur les caractéristiques spécifiques de la formation et de la supervision des Educateurs en matière de Préscolaire (iii) ainsi que sur les conditions d'implantation et d'organisation requises afin que le préscolaire, dans notre pays, soit accessible et durable. A l'issue de leurs travaux, ils nous feront part de leurs préconisations.

L'importance des thèmes qui seront traités aujourd'hui et demain a trait au rôle décisif du préscolaire (i) dans le rehaussement de la qualité d'ensemble du système éducatif, (ii) dans sa faculté de donner à l'enfant le goût d'apprendre,

(iii) d'établir des liens avec les autres enfants ainsi qu'avec les adultes, (iv) ainsi que d'exploiter des apprentissages diversifiés toutes ses potentialités en termes de capacités langagières, motrices, affectives, créatrices et cognitives.

En définitive, le Préscolaire permet à l'enfant d'acquérir un socle de compétences qui multiplieront ses chances d'intégrer le système scolaire avec le maximum d'atouts.

Il est vrai qu'au Maroc, demeure un nombre considérable d'enfants préscolarisables mais qui ne sont pas scolarisés, notamment dans le monde rural et parmi les jeunes filles. Les structures d'accueil et de pratiques pédagogiques sont hétérogènes, avec des situations d'inégalité entre régions rurales et urbaines et parmi les couches sociales. Certes, il y a tant à faire en termes d'investissements publics dans la formation des éducateurs du préscolaire !

Dans le même temps, Mesdames et Messieurs, d'autres constats, ceux - là plus réjouissants méritent d'être évoqués ! Une expérience de partenariat public/privé a montré ses preuves dans les domaines scolaire et préscolaire. Le séminaire d'aujourd'hui donnera l'occasion d'en discuter et de la découvrir.

Depuis 2000, en effet, de par l'initiative d'une institution financière, BMCE Bank et de son Président, la Fondation BMCE Bank - en intelligence avec les autorités publiques, notamment, le MEN et d'autres partenaires nationaux, internationaux et multilatéraux - a bâti un réseau de plus d'une soixantaine d'Écoles Communautaires Rurales dénommées Medersat.Com. Elles sont disséminées dans les 16 régions du Royaume et scolarisent plus de 11.000 élèves encadrés par 300 Professeurs.

BMCE Bank consacre 4% de son Résultat avant impôt pour doter le programme Medersat.Com. Il eut, dès l'origine, vocation à être un laboratoire avancé dans l'intérêt d'une mission collective de responsabilité partagée dans le domaine de l'Éducation au Maroc.

Concernant, plus particulièrement, le Préscolaire à la Fondation BMCE Bank, 76 salles sont opérationnelles, dont une soixantaine dans les écoles Medersat.Com de la Fondation. Une dizaine d'autres, bientôt trente, sont implantées dans les écoles publiques de la Province de Mohammedia mais gérées par la Fondation BMCE Bank aux termes d'un partenariat scellé avec le MEN, le Ministère de l'Intérieur et les collectivités locales dans le cadre du programme de l'INDH.

L'expérience de la Fondation BMCE Bank en matière de

Préscolaire : nous sommes résolus de continuer à la partager. Nous sommes, en effet, disposés à continuer de promouvoir le Préscolaire en dotant de classes spécialisées, la quarantaine d'écoles Medersat.com qui seront bâties au cours des deux prochaines années.

Nous comptons créer respectivement dans la région de Casablanca, à Bouskoura, en tant que Zone Arabophone puis à Boukana dans la Province de Nador, en tant que région amazighophone, deux centres de formation des éducateurs au préscolaire. Ces Centres seront ouverts tant aux ressources humaines affectées au programme Medersat.Com qu'à celles issues de l'alliance entre l'école Medersat.Com et les écoles publiques avoisinantes organisées en réseau autour d'elle.

La Fondation BMCE Bank est pareillement disposée à mettre à disposition des Centres de Formation du Ministère de l'Éducation Nationale à travers le Royaume, "la mallette pédagogique pour le préscolaire" que nous avons élaborée.

Cette "mallette" consigne les choix pédagogiques, les domaines d'apprentissage et les compétences que les élèves doivent acquérir, de même que des outils pratiques pour la conduite effective des classes du préscolaire pour des enfants âgés de 4 à 6 ans.

Ce sont pas moins de 100 compétences qui sont évoquées dans la Mallette, liées à l'acquisition par l'enfant, du langage, au savoir "vivre ensemble", à l'éducation physique à l'appréhension du monde vivant, à l'environnement, au temps et à l'espace, à la matière, aux mathématiques voire aux arts et à la littérature !

L'engagement de la Fondation BMCE Bank de promouvoir des modèles exemplaires d'éducation au Maroc est pérenne ! Nous sommes confortés par les indicateurs favorables recueillis de notre système éducatif. A preuve, le taux de réussite des enfants des écoles Medersat.Com lors de leur examen de passage au Collège ("Chahada") a atteint 99,2%! Aussi, sommes - nous persuadés que, grâce au partenariat public - privé et à ce genre de dialogue comme celui engagé dans ce séminaire international, nous parviendrons, ensemble, à bâtir un meilleur système éducatif pour notre pays.

Nous donnerons ainsi à nos enfants les clés qui ouvrent l'accès à la réalisation de leurs rêves et de leurs projets d'avenir, un avenir d'espérance dans un environnement d'ouverture, de modernité, de progrès et de tolérance.

ο.Λ.Ε.Φ.Θ. : Κ.Λ.Λ.Ι.Χ.Ν.Ε.Λ

ΣΕΝ, Ο.Λ.Ε.Φ.Θ. Χ.Ν.Ε.Λ Ι.Χ.Ν.Ε.Λ Κ.Λ.Λ.Ι.Χ.Ν.Ε.Λ...

ΣΕΝ, Ο.Λ.Ε.Φ.Θ. Χ.Ν.Ε.Λ Ι.Χ.Ν.Ε.Λ Κ.Λ.Λ.Ι.Χ.Ν.Ε.Λ...

ΣΕΝ, Ο.Λ.Ε.Φ.Θ. Χ.Ν.Ε.Λ Ι.Χ.Ν.Ε.Λ Κ.Λ.Λ.Ι.Χ.Ν.Ε.Λ...

«...»

Ο.Λ.Ε.Φ.Θ. Χ.Ν.Ε.Λ Ι.Χ.Ν.Ε.Λ Κ.Λ.Λ.Ι.Χ.Ν.Ε.Λ...



WWW.HASSANAMHIL.WEBLY.COM

Α.Λ.Ε.Φ.Θ. Χ.Ν.Ε.Λ Ι.Χ.Ν.Ε.Λ Κ.Λ.Λ.Ι.Χ.Ν.Ε.Λ...

Α.Λ.Ε.Φ.Θ. Χ.Ν.Ε.Λ Ι.Χ.Ν.Ε.Λ Κ.Λ.Λ.Ι.Χ.Ν.Ε.Λ...

Ο.Λ.Ε.Φ.Θ. Χ.Ν.Ε.Λ Ι.Χ.Ν.Ε.Λ Κ.Λ.Λ.Ι.Χ.Ν.Ε.Λ...

Ο.Λ.Ε.Φ.Θ. Χ.Ν.Ε.Λ Ι.Χ.Ν.Ε.Λ Κ.Λ.Λ.Ι.Χ.Ν.Ε.Λ...

Ο.Λ.Ε.Φ.Θ. Χ.Ν.Ε.Λ

Ο.Λ.Ε.Φ.Θ. Χ.Ν.Ε.Λ Ι.Χ.Ν.Ε.Λ Κ.Λ.Λ.Ι.Χ.Ν.Ε.Λ...

Ο.Λ.Ε.Φ.Θ. Χ.Ν.Ε.Λ Ι.Χ.Ν.Ε.Λ Κ.Λ.Λ.Ι.Χ.Ν.Ε.Λ...

Ο.Λ.Ε.Φ.Θ. Χ.Ν.Ε.Λ Ι.Χ.Ν.Ε.Λ Κ.Λ.Λ.Ι.Χ.Ν.Ε.Λ...



L'appui de l'Espagne aux Berbères fâche le roi Mohamed VI

EL IMPARCIAL a confirmé la colère de Rabat au sein de son entourage politique de la décision des autorités espagnoles d'accueillir une rencontre des dirigeants de Parti Démocratique Amazigh du Maroc (PDAM), illégal, dans la ville andalouse de Grenade. La Fondation Montgomery Hart, que dirige Rachid Raha, l'un des membres les plus actifs du Congrès Mondial Amazigh ou berbère, a organisé cette rencontre qui a eu lieu le 24 avril dernier au sein de l'Université Euro-Arabe de Grenade, un organisme dépendant administrativement de la Communauté Autonome de l'Andalousie et de l'Agence Espagnole de Coopération Internationale (A.E.C.I.). Il s'agit de la première réunion publique donnée par le président de parti berbère, l'avocat Ahmed Adghirmi, suite à récente dissolution par les autorités de Rabat. Le fait que l'assemblée politique du parti qui vient d'être « illégalisé » soit organisée en Espagne, cela fût interprété par le Palais Royal comme une « ingérence » dans une question interne marocaine.

La rencontre de Grenade fût suivie par des experts du « dossier berbère » du Centre National d'Intelligence (CNI), après une opération de routine lorsque le consulat espagnol de Rabat avait signalé que les dirigeants du PDAM avaient demandé des visas depuis un mois, pour voyager en Espagne à une rencontre qui devait s'organiser à Grenade.

Selon des sources proches des services secrets espagnols (CNI), rapporté par EL IMPARCIAL, le Consulat de France à Rabat s'est opposé à l'octroi du visa aux militants du PDAM, en faisant appel à l'actuelle circulaire des pays du groupe Schengen. Celle-ci stipule que lorsque quelqu'un demande un visa à un des consulats d'un pays membre, dans ce cas l'Espagne, ce pays même, envoie les données de la procédure au Centre de Données de Strasbourg (France), y n'importe quel pays du groupe Schengen pourrait s'y opposer.

Paris a utilisé son veto contre la concession de ces visas, et c'est pourquoi ils ont été tardés de presque un mois. A la fin, et grâce à la pression des autorités Espagnoles, les dirigeants



berbères ont pu obtenir l'autorisation pour voyager en Espagne, juste deux jours avant la rencontre.

« Ce qui a plus dérangé le Palais Royal, c'est que les visas leurs ont été octroyés, après que le PDAM soit interdit, du même de l'autorisation d'utiliser la salle des Conférences de l'Université Euro -Arabe de Grenade », ont signalé des sources gouvernementales espagnoles à EL IMPARCIAL.

L'entourage politique marocain, cité avant, interprète cette attitude de « fermeté » espagnole comme un avis aux autorités de Rabat du malaise provoqué contre les grandes entreprises espagnoles qui regardent : comment la France est en train de s'accaparer, jour après jour, des meilleurs contrats et accords signé avec le Royaume du Maroc .

www.elimparcial.es/conenido/11688.html
Pedro CANALES/ Enrique Montanchez
Rabat/ Madrid, El Imparcial 26/04/2008.

Selon EL IMPARCIAL dans son édition de 29/04/2008 (www.elimparcial.es/conenido/11994.html), le report de la visite du président Rodriguez ZAPATERO à Rabat et qui devait avoir le 6 mai est dû en fait et en partie à cet incident de la rencontre de Grenade.

Maroc : Liberté provisoire pour quatre des dix détenus de Boumal n Dades

Après une audience marathonien qui a duré 8 heures, la Chambre criminelle auprès de la Cour d'Appel de Ouarzazate a accordé le lundi 28 avril dernier la liberté provisoire à quatre personnes, parmi les dix détenus de Boumal n Dades, arrêtés dans le cadre des événements survenus le 6 janvier dernier ; à savoir Mimoun Chaouqi, Oubaali Elhoussaine, Atil Mustapha et le mineur Aldjig Nourddine, sous caution de 5000 DH chaque un d'eux. Il est à signaler que la Cour d'Appel de Ouarzazate a réexaminé le dossier et a également rejeté la demande de la défense d'accorder la liberté provisoire aux autres détenus: Younes Aoudali, Elouardi Mustapha et Ait Said Brahim, sous caution également de 5000 DH.

La Chambre criminelle, qui a décidé le report au 12 mai prochain du procès en appel des dits détenus, avait prononcé, le 21 février dernier, des peines allant de 1 à 6 ans de prison ferme contre les dix personnes poursuivies dans cette affaire. Trois d'entre eux, en l'occurrence Orouzan Brahim, Brahim Ait Hessain et l'élève Charif Abdennaser ont bénéficiés de liberté provisoire, le 14 avril dernier. A savoir, c'est la septième fois que ce procès est reporté. Ces personnes sont poursuivies notamment pour « rassemblement sur la voie publique, entrave à la libre circulation sur la voie publique, outrage au drapeau et symboles de la Nation, outrage à des agents des forces de l'ordre, ainsi que pour provocation des dommages à l'encontre de biens d'autrui ». La défense a saisi le cas d'Orouzan Brahim qui ne comprend que l'Amazigh, le Français et l'Anglais pour détourner l'audience vers la problématique linguistique au sein de la Cour de Justice marocaine en particulier et dans d'autres administrations. Des données qui ont mené la défense à démentir des propos signalés dans les procès des détenus politiques de la cause amazigh de soulèvement de 6 janvier 2008 de Boumal n Dades (Sud-est du Maroc). D'autre part, malgré la création de l'IRCAM, le juge de Cour d'Appel de Ouarzazate et le procureur général du roi considèrent encore la langue Amazigh comme un dialecte!

* Omar Zanifi
Asif n Dades, Warzazat

www.e-monsite.com/bokbot Un nouveau site web sur l'archéologie et l'histoire du Maroc

www.e-monsite.com/bokbot est un nouveau site web sur l'archéologie et l'histoire du Maroc, intitulé : Néolithique et Protohistoire du Maroc, et qui a été créé par Dr. Youssef Bokbot, Professeur Habilité et Chef de Département de Préhistoire de l'Institut National des Sciences de l'Archéologie et du Patrimoine. Il y présente toutes les nouvelles recherches effectuées dans différentes régions du Maroc (Oued Laou, Jbala-Ghomara, Oued Beht, Plateaux de Zemmour, Oued Noun, Anti-Atlas, Souss-Tekna, Oued drâa, Tafilalet ...) ainsi que des travaux de synthèse sur des sujets d'actualité.

Ce site comporte également des interviews et articles de presse, des colloques, et des travaux de synthèse sur des sujets d'actualité : civilisations néolithiques, paléoméallurgie, Campaniforme, Chalcolithique, mégalithisme, âge du Bronze, substrat libyque ou paléo amazigh, origines de l'habitat urbain ou phase préurbaine, monuments et rites funéraires, art rupestre, relations des autochtones Imazighen avec les Phéniciens, apport et contribution des marocains aux différentes civilisations méditerranéennes ...

Dr. Youssef Bokbot

Département de Préhistoire
Institut National des Sciences de l'Archéologie et du Patrimoine
Angle rues 5 et 7. Madinat Allrfane, Hay Riad, B.P.:6828
Rabat - Instituts. Maroc
Tél: +212.3777716 Fax:+212.37772799 Mobile: +212.63810058
E-mail : bokbotyoussef@yahoo.fr

Le Parti du Renouveau et de l'Equité défend les prénoms amazighs

Le Parti du Renouveau et de l'Equité informe l'opinion publique que trois de ses députés à la première chambre du parlement ont déposé le 25 avril dernier auprès du président de la chambre des députés une proposition d'amendement de la loi 37-99 relative à l'état civil. Cette proposition d'amendement vise à mieux protéger le droit de tout enfant nouveau-né marocain à un prénom reconnu légalement selon le choix de ses parents ou ses tuteurs légaux ; et cela, particulièrement lorsqu'il s'agit d'un prénom amazigh. En effet, Depuis l'avènement de SM le Roi Mohamed VI, le Maroc a connu des avancées remarquables en matière des droits humains et des libertés individuelles et collectives. Dans ce contexte, le discours Royal d'Adir le 17 octobre 2007, a marqué une rupture dans le traitement de la question amazighe, jetant ainsi les jalons d'une politique de réhabilitation de la culture et de la langue amazighes et de réconciliation avec toutes les composantes de l'identité marocaine...

Au niveau du citoyen marocain, la valorisation de son identité amazighe a représenté pour lui une source de fierté et de bonheur. C'est pourquoi il est devenu naturel pour beaucoup de parents marocains de vouloir donner à leur enfant nouveau-né, un nom d'origine amazighe. Des prénoms tels que Mayssa, Amazigh, Iswane, Youba, etc. sont venus enrichir la longue liste les prénoms marocains classiques. Malheureusement, des officiers de l'état civil au niveau de certaines communes et consulats du Maroc à l'étranger, refusent l'inscription des prénoms amazighes, arguant qu'ils ne figurent pas sur la liste officielle des prénoms dressée par la Haute Commission de l'état civile et transmise par le ministère de l'intérieur.

Des associations de défense des droits de l'homme et de promotion de la culture amazighe tels que le

Congrès Mondial Amazighe, l'AMREC, l'Association Tamaynut ou encore la Ligue Amazighe des Droits de l'Homme ont dénoncé localement et internationalement ces pratiques attentatoires à la reconnaissance de la personnalité légale de l'enfant.

Plusieurs cas ont été documentés et présentés au Conseil des Droits de l'Homme à Genève qui, à travers la Commission des Droits Economiques, Sociaux et Culturels, a déjà recommandé à l'Etat marocain en Mai 2006, de prendre les dispositions nécessaires pour permettre aux parents de donner à leurs enfants des noms amazighes en vertu du premier aliéna de l'article 15 du Pacte International relatif aux Droits Economiques, Sociaux et Culturels dont le Maroc est signataire. Cependant, à ce jour, des officiers de l'état civil continuent de refuser d'inscrire des prénoms amazighes tels que Tayanast ou Tin Ass ou Sifaw ou encore Massin. Par ailleurs, les parents désireux de donner à leurs enfants un nom amazighe, subissent souvent des pressions très fortes pour se contenter d'un nom d'origine arabe, forçant les plus déterminés d'entre eux à assumer les coûts matériels et psychologiques d'une action devant la justice pour obtenir ce droit sans que cela ne leur garantisse gain de cause. Ainsi, l'opinion nationale marocaine a pu le suivre le cas particulier de la petite Illy devant le tribunal de première instance de Larache qui a refusé la requête de ses parents adoptifs de l'inscrire sous le nom d'Illy, nom existe déjà dans de nombreuses familles marocaines.

Tous ces cas constituent des dénis inacceptables d'un droit fondamental. C'est pourquoi il est aujourd'hui nécessaire d'amender la loi n° 37-99 relative à l'état civil afin de mieux protéger le droit de tout enfant marocain à un prénom légalement reconnu tel qu'il lui a été attribué par ses parents ou ses tuteurs légaux à sa naissance.

LA GESTION SOCIALE DE L'EAU AU MAROC DE AZERF À LA LOI SUR L'EAU (2ème Partie et fin)



Mohamed OUHSSAIN*

Deux dispositions majeures ont été adoptées par cette loi pour institutionnaliser la concertation de tous les intéressés par la gestion de l'eau :

- l'affirmation du Conseil Supérieur de l'Eau et du Climat, forum permettant à tous les acteurs nationaux concernés par l'eau de débattre de la politique nationale et

des orientations fondamentales en matière de gestion des ressources en eau,

- la création d'agences de bassins hydrauliques qui va permettre une véritable décentralisation de la gestion de l'eau impliquant toutes les parties concernées dans la prise de décision.

Outre les Agences de Bassins, la Loi sur l'eau a, en outre, souligné l'importance du Conseil Supérieur de l'Eau et du Climat (CSEC), et des Commissions Préfectorales/Provinciales de l'Eau.

- Le Conseil Supérieur de l'Eau et du Climat institué par la loi. Il est chargé de formuler les orientations générales de la politique nationale en matière d'eau et de climat. Il examine et formule, en outre, son avis sur :

- * la stratégie nationale d'amélioration de la connaissance du climat et de son impact sur les ressources en eau ;

- * le plan national de l'eau (PNE);

- * le plan directeur d'aménagement intégré des ressources en eau (PDAIRE) de chacun des bassins hydrauliques.

- Les Agences de Bassins Hydrauliques (ABH). La création des agences de bassins est certainement la décision la plus novatrice de la nouvelle loi sur l'eau. Ces organismes viennent compléter l'architecture de l'organisation administrative de la gestion de l'eau, qui manquait justement de catalyseur de la gestion au niveau régional. Elles devront assurer d'abord la macro-gestion de l'eau, mais leur action doit s'orienter également vers la promotion de l'usage rationnel de l'eau. Leur action se situe à l'amont des organismes publics de distribution de l'eau (ORMVA'S, Régies, Collectivités, etc.) qui continuent à gérer l'eau au niveau de la distribution.

En plus de leur rôle fédérateur de tous les acteurs de la gestion de l'eau, les agences de bassins ont pour mission:

- * d'évaluer, de planifier, de développer et de gérer les ressources en eau au niveau du bassin hydraulique ;

- * de garantir la préservation du domaine public hydraulique ;

- * d'engager les partenaires et acteurs (collectivités locales, industriels, agriculteurs, etc.) dans des projets visant la maîtrise quantitative et qualitative des ressources en eau ;

- * de promouvoir et de développer la technicité en matière d'utilisation de l'eau ;

- * d'anticiper pour pouvoir faire face aux situations exceptionnelles (pénuries d'eau, inondations, dégradations spontanées de la qualité de l'eau, etc.).

L'agence de bassin est un établissement public, à caractère administratif, doté de la personnalité morale et de l'autonomie financière. Elle est administrée par un Conseil d'Administration où sont représentés les administrations concernées, les usagers et les élus.

Pour permettre aux agences de bassins d'assurer leurs missions, le législateur a mis à leur disposition des moyens financiers constitués principalement de redevances sur l'utilisation du domaine public hydraulique (redevances prélèvement d'eau et redevances rejets).

- Les Commissions Préfectorales/Provinciales de l'Eau. Elles constituent un cadre de concertation local qui regroupe outre les collectivités locales, les services provinciaux de l'Etat et les associations socio-professionnelles.

Ces commissions participent à l'établissement des plans d'aménagement intégré des ressources en eau, intéressant leur région et encouragent l'action des communes en matière d'économie de l'eau et de pro-

tection de la ressource.

Les droits d'eau et la gestion moderne de l'eau

Le législateur, conscient de l'attachement de la population à ces droits ancestraux acquis sur le domaine hydraulique, a prévu dans plusieurs articles de la Loi sur l'Eau la préservation des droits d'eau.

Les articles 6 à 11 ont été consacrés dans la loi 10-95 pour cerner ces droits. Pour en finir définitivement avec les « droits reconnus » sur le domaine public hydraulique, le législateur a fixé une durée de 5 ans à partir de la publication de cette loi les propriétaires ou possesseurs de droits d'eau pour les faire valoir, (les propriétaires ou possesseurs qui, à la date de publication de la présente loi, n'ont pas encore déposé devant l'administration des revendications fondées sur l'existence de ces droits disposent d'un délai de cinq (5) ans pour faire valoir ces derniers. *Passé ce délai, nul ne peut se prévaloir d'un droit quelconque sur le do-*



maine public hydraulique, article 6 de la loi 10-95).

Hormis cette reconnaissance, les détenteurs de droits d'eau sont soumis au terme de l'article 8 de cette loi aux dispositions relative à l'utilisation de l'eau édictées par le plan national de l'eau et les plans directeurs d'aménagement intégré des ressources en eau.

Les limites de la gestion moderne de l'eau

L'application des lois modernes relatives à l'eau est marquée par des disfonctionnements qui en limitent l'efficacité. Plusieurs facteurs sont responsables de cette situation, en l'occurrence :

- Le nombre important des unités administratives œuvrant dans le domaine des ressources en eau et la multiplicité des lois et des systèmes en la matière. En outre, la gestion des ressources en eau selon cette nouvelle approche n'a pas enregistré de progrès notables, en dépit des grands efforts consentis dans le domaine de l'étude, de la prospection et de la construction des barrages. En effet, cette gestion est marquée par une interférence des fonctions, tant au niveau du contrôle et de la protection des eaux, que sur le plan de la production de l'eau potable.

- La dualité et la contradiction marquant plusieurs textes concernant notamment les unités chargées de la gestion des eaux et l'absence de coopération entre ces dernières.

- La majorité des textes relatifs à l'eau se confrontent à des difficultés lors de leur mise en œuvre.

- En dépit de leur caractère global et actuel, les textes de loi sont inefficaces en matière de contraventions, à cause de l'absence de mécanismes de réglementation et les moyens efficaces pour la mise en application des lois.

- Le manque de coordination entre les unités administratives qui entraîne dans certains cas une rupture.

- L'absence d'organes administratifs capables de contrôler les lois et de pénaliser les personnes qui les transgressent. La fonction de « police de l'eau » imputée à plusieurs intervenants constitue un handicap majeur. Les ressources en eau se trouvent ainsi exposées à la surexploitation, à la pollution, à la prospection aléatoire et à la détérioration des équipements hydrauliques.

- Le manque de prise de conscience chez la majorité de la population de l'importance de l'eau.

- La non-application de la loi dans plusieurs secteurs

de l'eau et les problèmes qui en résultent entravent le développement et la rationalisation de l'usage de l'eau. De plus, la multiplicité des parties responsables de ce secteur entrave la protection de cette ressource, particulièrement en l'absence d'un arsenal juridique.

CONCLUSIONS ET RECOMMANDATIONS

Les habitants du Maroc, en particulier dans les zones historiquement connues par le développement de l'agriculture irriguée, à savoir les montagnes et les oasis ont pu développer des systèmes très complexes pour la gestion sociale de l'eau et du contrôle du partage entre tous les utilisateurs de la ressource.

Si dans les régions de montagnes, le principe universel de la priorité de l'amont sur l'aval est le plus représentatif, les habitants du sud de l'Atlas et dans d'autres régions ont développé des règles de gestion bien élaborées pour **réglementer et contrôler la ressource en eau : l'Azerf.**

Malgré que cette gestion ancestrale ait été dans plusieurs régions annulée ou limitée à cause de la mise en œuvre de la gestion dite moderne basée sur un arsenal juridique inspiré de droit administratif français, elle continue à subsister dans d'autres régions. Les khattaras du Sud Est du Royaume sont jusqu'à présent gérées par le Azerf oral.

Cependant, pour une gestion intégrée de la ressource en eau au niveau de tout le territoire national et pour la mise en œuvre de grands ouvrages de mobilisation et de transport de cette ressource, le Loi 10-95 est pas seulement désignée mais indispensable pour la planification et la gestion des ressources en eau au niveau du pays.

Les systèmes ancestraux de gestion

de l'eau d'irrigation, considérés par plusieurs techniciens comme dépassés par les nouveaux outils de gestion de l'espace hydraulique, ont montré leur efficacité et leur adaptabilité en intégrant des valeurs de différents systèmes juridiques comme la loi islamique ou la loi sur l'eau.

Le Azerf comme juridiction, est appelé à jouer encore des rôles très intéressants dans ces régions. Sa protection et sa préservation en tant que patrimoine devrait être une priorité pour tous les intervenants dans le secteur de l'eau ainsi que les responsables du patrimoine culturel et social de notre pays.

La sauvegarde de ce patrimoine est tributaire de la protection des ressources en eau à l'origine des khattaras en particulier les ressources en eau souterraines, par l'interdiction de la réalisation des pompages dans les zones de khattaras et par la préservation des rivières et des sources qui alimentent les nappes de toute forme de pollution.

Référence bibliographique

- Arehmouch Ahmed, Droits coutumiers amazighs, Vol1, 1ère édition, Novembre 2001.
 BAD, Politique de Gestion Intégrée des Ressources en Eau, OCOD, Avril 2004.
 J.Oliel, Les juifs au Sahara ; le Touat au moyen-âge, CNRS-histoire, 1994.
 Jean Dubief, Karthala, L'Ajjer, Sahara central, 1999
 MADRPM et JICA : Etude de développement du projet de développement des communautés rurales à travers la réhabilitation des Khattaras dans les régions semi-arides de l'est sud-atlasique au Royaume du Maroc, rapport définitive Décembre 2005.
 MADRPM : 50 ans de développement de l'irrigation au Maroc, Avril 2006.
 MADRPM : La petite et Moyenne Hydraulique et le Développement Rural, Colloque National de l'Agriculture et du Développement Rural, 19-20 juillet 2000.
 MADRPM, Programme de développement rural intégré centré sur la petite et moyenne hydraulique, document AGR/DAHA, octobre 2000.
 Malika Hachid Les Premiers Berbères, édisud/ena-yas 2000
 MARA, Législation et réglementation aux au Maroc (Recueil de textes), Novembre 1983.
 MARA/DCFTP: Textes Formant Code des Investissements Agricoles, 1990.
 MATEE, Débat National sur l'Eau, Plate forme, Novembre 2006
 ONEP: Pour une éducation écologique: « L'eau richesse d'aujourd'hui et espoir de Demain », Publication de l'ONEP 1998, doc arabe.
 ORMVA de Tafilalet, Quelques éléments sur la problématique et les développements technologiques de restauration des Khattaras dans le Tafilalet, septembre 2000.
 Ouhssain Mohamed, Système d'irrigation traditionnelle par khattaras dans le Sud Est marocain Fonctionnement et rôle dans la sauvegarde de la vie dans les oasis in autour de la méditerranée n°4, 4ème Trimestre 2004.
 Rocher, Paul, Irrigation et le statut juridique des eaux au Maroc. (Géographie humaine, droit et coutumes), Revue juridique et politique « indépendance et coopération », Paris, 1965.
 Secrétariat Général du Gouvernement : Loi n° 10-95 sur l'eau, Imprimerie Officielle 1995.
 Théodore Monod - Jean-marc Durou, Déserts, AGEP, 1997.
 http://zoomine.free.fr/ta/sahara/eauausahara.html, site web consacré aux khattaras dans les zones arides et semi-arides dans le monde
 Geneviève Bédoucha, L'irréductible rural. Prénance du droit coutumier dans l'aire arabe et berbère, Etudes rurales, Prénance du droit coutumier
 http://etudesrurales.revues.org/document13.html
 A. AGOUMI et A.DEBBARH, Ressources en eau et bassins versants du Maroc : 50 ans de développement (1955-2005), 2006 in www.rdh50.ma.
 1 Azerf en langue amazigh signifie le droit coutumier.

" ٢٠٠٧ . ٢٤٤٥ ١١:١ " ٤٤٠١ ٤٤٠٢٤٢٤٢ ٤٤٠١ ٤٤٠٢٤٢٤٢



اقرأوا جريدتكم "العالم الأمازيغي" صوت الإنسان الحر



**LISEZ ET FAITES LIRE
VOTRE JOURNAL "LE MONDE AMAZIGH"
LA VOIX DES "HOMMES LIBRES"**